





021



(*) قره ديه لي على الاستعارة لمحمود الانطاكي (*)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

الحمد لمن افرده الحقايق * والصلوة على من رشح بابه الى الدقايق *
وعلى آله المجردين عن ملايم العلايق (وبعد) فيقول
العبد المفتقر الى الطاف ربه الخفية * ابن قره ديه لي حقتهما
مغفرته الجليلة * ان رسالة الاستعارة للمولى المحقق * والخبر
المدقق مولانا محمود الانطاكي * طاب الله تراه وجعل الجنة مثواه
بحرمة الحاي * لما كانت محتوية اجمالا على ما نطق به كتب المتقدمين
ودل عليه زبر المتأخرين * من معاني المجازات وما يتعلق بها
* اردت ان افصلها وان اضمها فرائد فوائدها * ونسئل الله تعالى
ان ينتفع بهما من تساول بالاهتمام * والله ذو الهداية والتوفيق وبه
العون والاعتماد * افتتح بذكر الحمد لبدء البسملة احترازا عن
الذنب والاجزمية على ما نطق به المقالة القاسمية ورعاية الى
وجودات اربعة فقال (الحمد) له معنيان مشهوران ومعنيان
غيرهما الغوى وهو الرضاء واصطلاحى وهو اظهار صفة الكمال

(وعلى)

وعلى كل تقدير اما ان يراد به المبنى للفاعل او المفعول او الحاصل
بالمصدر ويجوز ان يراد به ما يطلق عليه لفظ الحمد اما على طريق
عموم المجاز وعموم المشترك ولا يناسب هنا ان يراد بمعنى اسم الفاعل
او المفعول فتذكر ٩ ثم اعتبرنا المعاني الثلاثة اللام التعريف في
كل والمعنيين في لام الله فيحصل ثمانية وستون ومائة احتمالات او
ازيد ٧ وان اعتبرنا لام الذهبى لخفاء رضاء الله تعالى ومعنى
الاستغراق فحتاج الى ارقام فاعتبروا يا اولى الالباب (و اعلم
ان في حرف التعريف مذاهب الاول انها موضوعة للتعريف
العهد فقط ثم تعدد كما قال السكاكي وغيره والثاني انها للتعريف
الجنس والاشارة الى نفس الحقيقة فقط ثم تعدد كما صرح به البركوى
في شرح المقصود المسمى بامعان الانظار وقال مولانا الهوادي انه
الحق الحقيق بالقبول وانا اقول كذلك فانه يناسب معنى التعريف وهو
التعيين فعلى هذين المذهبين يكون اللام مشتركا معنويا في الاربعة
والثالث انها لفرد معين وللحقيقة فتشترك لفظا فيهما ثم تعدد
ما للحقيقة فعنى في الثلاثة هذا مذهب التفاتى في شرحه للمفتاح
وقبل تشترك لفظا في الاربعة ورد بانه يلزم حينئذ ان لا يترجح
احدها على الآخر وفيه نظر وقيل انها حقيقة في الاولين
ومجاز في عهد الذهبى والاستغراق واعلم انما نشأ من احتياج
استعمالهما الى القرينة الخارجية ولكن هذا لا يقتضى كونهما
محازا فانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص باعتبار عمومه لا يكون
محازا الا باعتبار خصوصه ثم اعلم ان هذه المعاني والمذاهب
تجربى في المضاف الى المعرفة (الله) علم للذات الذى وجوده
مقتضى ذاته انما اختاره من بين الاسماء الحسنى ليدل استحقاقه
بحسب الذات والصفات لان سائرهما ينسب اليه كما قال
الله تعالى * والله الاسماء الحسنى * وليريد الاكمال للحمد

٩ وجهه ان اسم الفاعل
والمفعول تدلان على الذات
مع الصفات والمجديدل على
الصفة فقط فلا يناسب ان
يراد منه لان المقام مقام الحمد
وفى هذا المقام لا يراد الذات
مع الصفة بل الصفة فقط
(لحرره)
٧ وان شئت تعتبر المحذوف
فعلا واسما وعلى كل تقدير الجملة
اما اخبارية وان شئت انما
او غير طلبية وان شئت الزيادة
اعتبر الجهات فاحفظها
بالارقام تكن كالشمس بين
الخواص والعوام

بمخلاف عكوسها ثم اشار الى الحمد وعليه بقوله (حمد الشاكر بن)
 فان فيه اشارة الى انه كان من الشاكرين للانعام الذي هذا التأليف
 بعض منه وتلميحاً الى قوله تعالى * لان شكرتم لازيدنكم * (و
 الصلوة) انما ترك السلام رعاية لتناسب الفقرتين او رداً على
 من قال بكراهته (على سيد الاولين والاخرين) اي سيد جميع
 المرسلين وسائر الخلق او جميع الملك وسائر الخلق او سيدهم معهودهما
 من الانس والجن والملك بحسب النسب والحسب ويفهم ما عداهما
 بالاولوية ففي الجمع وفي قوله الا آتى رد على الشيعة فتأمل (وعلى
 اله) اي جميع اتباعه اذ فيه ايها حسن ومن عطف الاصحاب
 عليه فقد اعتبر النكته المشهورة من ان عطف الخاص على
 العام للتنبيه على فضله حتى كانه لبس من جنسه تنزيلاً للتغاير في
 الوصف منزلة التغاير في الذات فلا يعرف حكمه منه كقوله تعالى
 حافظوا الآية والاولى ان يكون هذا العطف للتنبيه على تكرير
 الحكم في الخاص ففيهما زيادة تعظيم له (الطيبين الطاهرين)
 اي العازين عن الكدورات الباطنية والظاهرية او الاول
 بالنسبة الى الغير والثاني الى انفسهم فقط فينبذ تقديم الاول اما
 للتنزيل او للجمع ويمكن ان يكونا للاحتراز ولا يخفى على المتعلم
 (و بعد) وفيه عشرة ابحاث ان حكمه مستحب وان اول من تكلم به
 داود عليه الصلوة والسلام على المشهور واوقس ابن ساعدة الايادي
 او يعرب بن قحطان اول من لهج بالعربية على قول وان شانه من
 البلاغة اقتضاب قريب من التلخيص وقيل هو فصل الخطاب
 الدال على الانقطاع وانه ظرف زمان وقبل ظرف مكان من الغايات
 وان واوه اما قائمة مقام اما او عوض عن اما المقدرة فيلزم الامر او
 النهي بعد الفاء عند الرضى ولا عند غيره وازائدة او ابتداءية او عاطفة
 على الدعايتين او على مقدر وان الفاء جواب الواو او اما المقدرة

او الموهومة او الظرف المنزل منزلة الشرط وانه على الاولين
 اما من الشرط او الجزاء والى كل ذهب به لكن الاول اظهر
 لفظاً والثاني ابلغ معنى فلا يرد رد الزبيري على التقسازاني
 الذاهب الى الاول اذ لكل احد ان يذهب الى ما يشاء وان عامل
 الظرف الواو او اما المقدرة او الفاء على توهم او مثل اعلم المذكور
 او المقدر وان اما المقدرة هذه مجرد التوكيد وبقرب منه ما افيد
 انه من قبيل قضايا قياساتها معها او لتفصيل الجمل الذهني
 او لتفصيل الاسديف المجرد والاول ايضا مما يقفه الرضى والمشهور
 هو الثاني وانما يرد دخل العصام الثاني اذا قدر العديل والا فلا
 فتأمل وان قضيته على غير الاولين حلية واما عليهما فاما اتفاقية
 عامة او لزومية بحسب قصد المصنف (فاعلم) وفيه تجريد
 والتفاتان خاطب المصنف رحمه الله لنفسه والا فلا بل الخطاب
 عام (ان طرق اداء المراد ثلثة) نقل عنه الطريق اداء المتكلم
 مراده الصحيح انتهى وانما قيده بالصحيح لان الفاسد لا يطلق
 عليه في العرف طريق ولانه حينئذ غير محصور في الثلثة فان قيل
 انه يعم لادائه لنفسه ولادائه بالاشارة مثلاً ولا يطلق عليهما في
 العرف شيء من هذه الثلثة فانها للالفاظ حقيقة قلنا لان سلم العموم
 بل المراد للغير فقط وباللفظ او الكتاب فانهما المتبادران من الاداء
 ويمكن ان يمنع صحة الاداء بنحو الاشارة ولا يبعد ان يراد بالطريق
 التراكب تشبيهها لها بالطرق في ان المعنى يسلك كما في فصل الى
 فهم المخاطب ففيه براعة الاستهلال فتأمل (حقيقة ومجاز
 وكناية) والحصر استقرائي ان لم يعتبر القيود والافعقلى ولما
 توقف البحث عنها على تعريفها عرفها اولا مظهرها مقام
 المضمحل لللباس ولكونه للماهية والمنكرات للافراد وقد يعدل
 عن قاعدة الاعادة فقال (فالحقيقة) ويمكن العينية المعهدية

وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
 آخر مثله فيها مبالغة
 امس آخر مثله فيها مبالغة
 لكما لها فيه (تلميحاً)
 البراعة مصدر برع الرجل
 اذا فاق اصحابه والاستهلال
 اول صوت الصبي ثم استعير
 اول صوت كل شيء فبراعة
 لا اول كل بحسب المعنى
 الاستهلال تفوق الابتداء
 اللغوي تفوق كون الابتداء
 وفي الاصطلاح كون التحقيق
 مناسبا للمق وهو في التحقيق
 تفوق الابتداء لكنته
 سبب تفوق المسبب لكما له
 سبب في السببية

وانما قدمها لان مفهوم اخويها يتوقف على مفهومها وقالوا
ان التعرض للحقيقة في علم البيان ليس بمقصود اصلي بل لما ينهها
وبين اخويها من شبه تقابل العدم والملكة ولانها وان لم يتوقفا
على ان تكون لهما حقيقة على الصحيح لكن الدال على غير
ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فيكون التعرض لها
بالنسبة الى هذا العلم استطراديا (اقول وفيه نظر فان اختلاف
الطرق قد يكون بها ويؤيده اخذها بعض الفضلاء في تعريف
البيان ولكن الظاهر لم يرد على المصنف ما قالوا فتأمل ثم اعلم ان
الحقيقة في اللغة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلا بمعنى الفاعل او
بمعنى علم او من حقيقته اذا اثبت فحينئذ بمعنى مفعول ثم نقل الى الكلمة
الثابتة او المعلومه او المثبتة فيما وضعت له وقيل نقلت اولا الى
الاعتقاد المطابق الواقع ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى المصطلح
فلافظ الحقيقة فيه مجاز لغوي وحقيقة عرفية في الدرجة الاولى
وعند القائل في الثالثة ورد بان اثبات الواسطتين غير محتاج اليه
وفيه ان الاحتياج لا يحتاج اليه في النقل وقيل انها موضوعة للقدر
المشترك بين الجميع وهو الثبوت فلا مجاز وتاؤها للنقل عند الجمهور
وللتأنيث عند السكاكي (لفظ) في اللغة الرمي مطلقا وما قيل
من الفم فقط فمحمول على عرف اللغة وفي الاصطلاح صوت
من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وفي تعريف المشهور
سؤال بالدور وجواب باللغوي ولكنه اسهل في الفهم فان قيل
ان الهيئات والضمائر المسترة تطلق عليهما الحقيقة كالمجاز
كما سيجي بل يمكن في الحركات وفيما يدل بالوضع دون اللفظ
كالدوال الاربع واللفظ لا يشملها قلنا لانسلم عدم الشمول فان
المذكورات الفاظ حكما ولو سلم فلانسلم اطلاق الحقيقة والمجاز
عليها في المحاورات بل المراد المتبادر من اللفظ (مستعمل) قصدا

المذكورة الفاظ حكما ولو سلم فلانسلم المدة

ولو حكما والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبة
فهو فرع الوضع واحتزبه عما قبل الاستعمال ولو بعد الوضع فانه
لا يسمى حقيقة ولا مجازا وقبل اذا تلفظ اللفظ فقد وجد الاستعمال
فلا ينفك الوضع عن الاستعمال واجيب بان المراد ان تعيين
الواضع وفيه انه يلزم ان لا يوجد الموضوع بلا استعمال ومن
تأمل تعريفهما علم وجوده بلا استعمال وعدم ورود السؤال
قوله (فما) اي في معنى (وضع) ذلك اللفظ (له) لذلك المعنى
لغة وعرفا او اصطلاحا او شرعا احتراز عن المجاز المستعمل فيما
لم يوضع له اصلا كالاسد في الرجل الشجاع وعن الفاظ (من
حيث انه) اي ذلك المعنى (ما وضع له) اما حال من ما اودى
النسبة بين المبتدأ والخبر واعلم ان قيد الحثية يستعمل لمعان
ثلاثة التقييد ٧ والتعليل والاطلاق والمراد ههنا هو الاول اي
بشرط شي وان امكن الثاني فيدخل فيه مثل الصلوة اذا استعملت
بحسب اللغة في الدعاء ويخرج اذا استعملت بحسبها في الاركان
المعلومة وستذكر فائدة الحثية ثم ان اللفظ شامل الى الحقيقة
المفردة كالاسد في الحيوان المفترس والقتل في ازهاق الروح والى
المركبة نحو قتل الاسد بمعنى اهلك الحيوان المفترس وما يتركب
من الحقيقة والمجاز فجاز وكذا اللفظ في المجاز فلذا لم يتعرض
المصنف تقسيمه الى المفرد والمركب كما تعرضوا فلا يرد عليه
ما يرد عليهم وانما ترك تقييدهما باللغويين احتراز عن العقليين
لكونهما غير متبادرين وما قيل لثلايتوهم انهما مقابلان للشرعي
والعرفي فهو كالهرب من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل
والعقليان سيجي تفصيلهما ومما يجب ان يعلم ههنا ان للوضع
معنيين احدهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو
الاخص المتبادر الفارق بين الحقايق والمجازات المعتر

٧ اما التقييد فكقولنا علم البيان
ما يبحث فيه عن احوال
الالفاظ من حيث الحقيقة
والمجاز والكنائية اي لا مطلقا
بل من هذه الحثية واما التعليل
فكقوله تبرد الماء من حيث
انها باردة اي من اجل انها باردة
واما الاطلاق فكقوله الماهية
من حيث هي هي

٨ فانه متبادر من الافعال
الاختيارية فيخرج ما استعمل
فيما وضع له غلطا كتلفظ
الانسان وضع البشر غلطا
بل يخرج الغلط مطلقا منه
كذافي
قبل ذكر فيما وضع له
الاطول وقوله حكما ليدخل
الحقيقة المتروكة بلا استعمال
لبعض المجازات

في اصطلاحاتهم من نحو الترادف والاشتراك ومن الدلالة الثلاث
الوضعية ان دل اللفظ على تمام ما وضع له والعقلية ان دل على
جرته او على خارجه اللازم الذهني وعند المنطقيين الاول مطابقة
والثاني تضمن والثالث التزام واعلم ان الدلالة اما اللفظية او غير
اللفظية والاول اما وضعية او عقلية او طبيعية وكذا الثاني والمقسم
عند الفرقين اللفظية الوضعية وثانيهما جعل الشيء بازاء المعنى
ليدل عليه ولو بمعونة قرينة وهو المعنى الاعم الشامل للحقيقة
والمجاز وينقسم كل من المعنيين الى الوضع الشخصي وهو
وضع اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كلي او جزئي والى وضع
النوعي وهو وضع اللفظ الملحوظ بنوعه بثبوت قاعدة دالة على
تعيين اللفظ للمعنى للدلالة بنفسه كقولنا كل صيغة فاعل
فهو لمن قام به مصدره وكل ما يدل بالهيئة من هذا القبيل لو
يثبت قاعدة دالة على ان اللفظ الموضوع لمعنى فهو متعين
لمتعلقه عند القرينة والمجازات كلها من هذا القبيل وما حققه
الشريف ان المجاز لا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا فبني على
المعنى الاول للوضع وعلى الوضع الشخصي وما قاله التقارضي
ان فيه وضعين نوعيا فعلى المعنى الثاني له وعلى النوعي فعلى عدم
المناطات بين اثباته في التلويح للمجاز وضعه وانكاره في شرح المفتاح
واعلم ان هذين القسمين باعتبار الموضوع وان الاقسام الاربعة
باعتبار الموضوع له وقد يجتمع بهما فلا يناسب تخصيص
العصام بها الى الشخص وبالوضع العام للموضوع له الخاص
الى النوع ولا يرد ما قاله انه لا يحتاج الى النوعي مقبسا الى زيد
فليتأمل وايضا ينقسم الى الوضع الخاص بان يتعقل المعنى
بخصوصه ثم يوضع اللفظ بازائه كوضع الاعلام الشخصية وفي
النوعي كاعلام اجناس الصبيغ من فعل بفعل وغيرهما والى الوضع

العام للموضوع له العام بان يتعقل كلي ثم يوضع له كذلك
كوضع اسماء الاجناس كالانسان الحيوان الناطق وعامة النكرات
وفي النوعي كوضع عامة المشتقات والى الوضع العام للموضوع له
الخاص بان يتعقل امر عام مشترك بين الشخصيات ثم يوضع
اللفظ لكل من هذه الشخصيات بخصوصه كوضع المضمرات
والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض
الظروف كاي وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف وفي النوع
كالافعال والمجازات وهذا عند المحققين كالعضد والسيد
واما عند التقارضي فموضوعات المفهومات الكلية بشرط
استعمالها في الجزئيات المتروكة معانيها الحقيقية والى الوضع
الخاص للموضوع له العام وهذا القسم لا يوجد في الخارج ولما
كان مباحث المجاز كثيرة ودقايقه من يده والحقيقة ضدا كاملا له
وقيل معناه كجزء معنى الكناية قدمه عليها فقال (والمجاز)
في اللغة مصدر بمعنى فاعل او مفعول من جاز المكان اذا تعداه
ثم نقل الى اللفظ الجاز عن المكان الاصلى او الى المجوز به ومنهم
من استبعد هذا فجعله اسم مكان من جاز المكان اذا سلكه ولكن
الاول اولى بالورود النقض على الثاني بالحقيقة اذ لا يلزم الاطراد
والانعكاس في التسمية بل تناسب المقابلة وقال في الاطول
وسمى المجاز بالمصدر الميمى مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلى
حتى كانه عين المجاز بخلاف الكناية وفي العرف (لفظ)
ولقد احسن بتبديل الكلمة في تعريف القوم الى اللفظ لان فيها
القبيل والقال (مستعمل في غير ما) اي المعنى الحقيقي (وضع له
من حيث انه غيره) اي غير ما وضع له وما يدخل وما يخرج من
القيود فيفهم من تفصيلنا في تعريف الحقيقة فيشمل التعريف الى
المجاز المفرد والمركب فلا يصح ما يقال ان جمعهما في تعريف واحد

واحد لم يمكن وقبل اسقاط قيد في اصطلاح به الخطاب عن
التعريف لاغناء قيد الحيثية عنه وردبانه وان صح تعريف
الحقيقة الكن لا في المجاز اذا استعماله في غير الموضوع له
لبس من حيث انه غيره بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة اقول لا ينافي المثلث المنفي واما عدم اسقاط
السكاكي عن تعريف المجاز دون الحقيقة فللتوضيح لا لعدم
صحة الاعتماد على قيد الحيثية (بعلاقة) ملحوظة والا لم يكن
محازا بل غلطاً متعلق بمسعمل احوال مما تحتها وانما اتى بالباء
دون اللام لدفع الوهم بان العلة تامة والعلاقة ليست كذلك وهي
بالفتح هنا واما بالكسر ففي الاعيان (بينهما) وانما فسر
العلاقة بقوله (اي اتصال ومناسبة) تدور عليها صحة المجاز
ليبان معناها الاصطلاحي وللإختراز عن اللزومية والضمير
بقوله (بين الموضوع له والمستعمل فيه) اي بين المعنى الحقيقي
والمجازي لان في رجوعه اليهما خفاء ان فان قلت العلاقة انما
تكون بين الشئين فذكر بينهما مستدرك قلنا لان سلم الاستدراكية
لانه يجوز ان يكون لتعيين الشئين اول التصريح بما علم التزاما بالتجريد
ومن ثمة التعريف قوله (مع قرينه) ان حال من العلاقة اوصفة
لها وقبل الاولى بالواو لانها ليست من توابع العلاقة بل كل منهما
مما يتوقف عليه المجاز ورد بانه عكس الامر لان مع لا تدخل الاعلى
المتبوع ب قال ركب الوزير مع الامير واجب بانه اراد بالتابع
هنا ما ذكر لمصلحة متبوعه وليدل على معنى فيه فيكون المقصود
الاصلي انما هو المتبوع وانصفة مع الموصوف كذلك بخلاف
المعطوف (اقول ان كبرى قوله بل كل ان ممنوعة فان كون كل منهما
مما يتوقف عليه المجاز لا ينافي كون القرينة من توابع العلاقة
فليتأمل ولك ان تجعلها حالا مما تحت مستعمل او ظرفا له وقبل
وح يندفع تلك التبعة اقول وفيها متبعة اخرى فافهم والقرينة

٨ انه يثبت من ظاهر قوله
مستعمل في غير ما وضع له ان
مستعمل لم يسبق مع انه مسبوق
في نفس الامر لانه رجع الى غير
ما وضع له وما وضع له
اعلم ان القرينة خارجة عن
مفهوم الجواز بل شرط لصحته
عند ائمة الأصول وداخلة في
مفهومه عند علماء البيان
بان يقال ان المص لم يجعل
القرينة من توابع العلاقة بل
عكس الامر لم يجعل
بان يقال ان المص العلاقة
القرينة من توابع الامر
بل عكس الامر
قال مولانا حسن جلبي هذا
باعتبار الغالب لقوله تعالى
(ان الله معنا وقد يقصد بما مجرد
المصاحبة كما ذكره الشريفي
في حواشي شرح المفتاح

ما يفصح عن المراد لا بالوضع فانه لم يعهد ان يطلق على ما وضع
بازاء شيء انه قرينة عليه كذا قيل وفي شموله على المقابلة والحالية
نظرة (مانعة عن ارادة الموضوع له) هذا هو الدائر على السنة
المقوم حتى ان التفازاني في شرح الشمسية اشار الى انه يكفي
للمجاز في المحاورات القرينة المانعة وحقق انها لا تكفي في التعاريف
بل لا بد معها من القرينة الدالة على تعيين المراد واما المحقق
المقناري قد حقق في فصول البدائع ان القرينة اما معينة وهي
المشترك او محصلة وهي للمجاز و فرق بينهما بان الفهم لوسوى
نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجع
احدهما فمحصلة والحق عندي ان المانعة والمعينة معالازمتان
للمجازات مطلقا فانه اولم تلزم المعينة لزم استعمال كل مجاز في
معان غير متناهية اوفي بعض مجهول واللازم باطل ولكنهم
لم يبينوها لانفهامها من قولهم بعلاقة فافهم^٢ (والكناية)
في اللغة^٣ مصدر كنيت او كنوت بكذا عن كذا اي تكلمت به
واردت غيره وفي العرف تطلق على المعنيين على المعنى المصدري
الذي هو فعل المتكلم وعلى نفس اللفظ وهو المعرف هنا واللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه (لفظ مستعمل في) معنى (لازم ما وضع له)
داخلا وخارجا واولا او ثانيا وهذا اكثرى اذ يجوز الكناية من
المجاز كما قال الشيخ زاده في قوله تعالى * والصبح اذا تنفس * بعد
الاستعارة خرج به الحقيقة والغلط والانتقال في الكناية من
الملزوم الى اللازم وما ذكره السكاكي مما على العكس فليس
بصحيح ٤ اذ دلالة اللازم من حيث لازم على الملزوم كذا في المطول
واجيب بانه اراد باللازم التابع وبالملزوم التبعية ولذا جوز كون
اللازم اخص فالكناية عنده ان يذكروا من المتلازمين ما هو رديف
ويراد به ما هو رديف وفيه تكلف (بلا قرينة مانعة عنه)

١ لعل وجهه ان اريد بهما هي
المقالية بقى الخالية وان عكس
بقى المقالية ولا يجوز ان يراد
معالان القولية وغير القولية
لا يكونان شيئاً واحداً **مسألة**
٦ ولكون المعينة من شرط
استعمال المجاز وبعد وجود
ماهية والتعريف لوجودها
فحينئذ لا يلزم اخذ المعينة في
التعريف فتح الله عليك **مسألة**
٢ ولان العلاقة مناسبة
والمناسبة لا يوجد في المعنى الغير
المتناهي او البعض المجهول
والى هذا اشار بقوله فافهم **مسألة**
٣ وقبل الكناية اللغوية هي
عدم التصريح بالشيء كسمية
الضمائر بالكناية **مسألة**
٤ قوله فليس يحجج الى آخره
ويمكن ان يجاب بان السكاكي
اراد ان الموضوع له ما لم يكن
ملزوماً لغيره لا ينتقل منه اليه
فيهذا الاعتبار يكون الانتقال
من اللازم الى الملزوم **مسألة**

اي عن ارادة ما وضع له والنبي راجع الى القيد بناء على ما حقق
ان القيد اذا صلح للمثبت قبل اعتبار النبي فنعلم انه معتبر اولا ثم نفي
فاذا يرجع النبي اليه مثل ما ضربته تأديبا بل اهانة والافعل ان النبي
معتبر اولا ثم قيد فلنفي نحو لا احب المال لمحبة الفقر فلا يرد عليه
بقول المفتاح ٨ ولا بد لها من دلالة حال انتهى ليعلم ان المراد
باللفظ غير معناه الحقيقي فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماح في معرض
مدحه كان كناية عن كونه مضافا بخلاف ما اذا قلته في الجمي
ولا يحتاج الى قرينة مقالية وبهذا القيد خرج جميع المجازات
ويعلم بانني تأمل باعث التفسير ومصححه بقوله (يعني ان الكناية
من حيث انها كناية لا تنافي الموضوع له) يعني يجوز الجمع بين
معنى الحقيقي والكنوي في لفظ واحد كطويل التجاد والمراد
بالجمع كون احدهما تابعا لآخر وانما يرد الجمع بين المعنى ولازمه اذا
قصد الاستقلال ولا يبعد ان يراد بتفسيره جواز استعمالها في صورتها
فما وضع له بلا اعتبارها (كما ان المجاز ينافي) يعني لا يجوز الجمع بين
الحقيقة والمجاز في مادة واحدة باعتبار واحد ولو جاز باعتبارين واما
الجمع بينهما بعموم المجاز فجاز مثلا لا يراد بالاسد في رأيت اسدا في الحمام
الحيوان المفترس للزوم الصارفة في المجاز فلو اتى هذا النبي المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم اذ لو اراد به لزوم المعاندين ولما توهم
الاشكال لعدم جواز المعنيين في بعض الكنايات دفعه بقوله
(لكن قد يمنع) اي ارادة ما وضع له (فيها ايضا) اي كما
يمنع في المجاز (بحسب خصوص المادة) اي بحسب العارض
لا الذات فان ما بالذات لا يتخلف (ذكر صاحب الكشف)
نقل ذكر المثال عن الغير ولم يقل كقوله تعالى لكون وجوه آخر في
تفسير هذه الآية (في قوله تعالى لبس كئله شيء) اي هذا
القول (كناية عن نفي المثل) وفي قوله تعالى الرحمن على العرش

استوى * ان الاستوى كناية عن الملك وكقولهم كئلك لا يدخل
فان البخل اذا نفي عن يمانه وعن يكون على اخص اوصافه
فقد نفي عنه فتدبر وقيل في دفع هذا الاشكال جوازهما في الجملة
اي في بعض المواد وانما عدل المصنف عنه لردوديته بانه في غاية
البعد على انه يدخل هذه الكناية في تعريف المجاز وقال في
الاطوال ٦ ان التحقيق اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهو مجاز
وانما جعل الكشف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات
وقد صرح بانها مجازات متفرغة على الكناية ٢ وفيه ما فيه
ولما فرغ من تعريف كل من الثلاثة شرع في بيان بعض القيود
فقال (وقيد الحثية في تعريف الحقيقة والمجاز اثلا ينتقض)
تعريف (كل) واحد منهما (بالآخر) اي ببعض
افراد الآخر طردا ٧ وعكسا (في مثل الصلوة اذا استعمل
في الدعاء والاركان) اي الاركان المعلومة والافعال المخصوصة
ونقل عنه ان الصلوة مركبة من الاجزاء لانها اذا استعملها
اهل اللغة في العبادة المخصوصة يصدق عليها انه لفظ مستعمل
فما وضع له لانها وضعت لها في الشرع فليزم دخولها في تعريف
الحقيقة مع انه مجاز في ذلك الاستعمال فقيد بقوله من حيث انه
موضوع له لان استعمالها فيها لبس من حيث انه موضوع له
عند اهل اللغة بل من حيث ان الموضوع له وهو الدعاء جزء منها
عندهم وكذا اذا استعملها اهل الشرع في الدعاء او التعظيم
لانه استعملت في الموضوع له في الجملة لكن لبس من حيث انه
موضوع له عندهم بل الموضوع له العبادة المخصوصة وهي
كل للدعاء وملزوم للتعظيم انتهى (و) قيد (العلاقة) في
تعريف المجاز (لاخراج الغلط) لانه لبس فيه علاقة بينهما
او وجدت ولم تقصد ومن قصر على الاول فقد قصر فلا يكون

١ وقيل وفي عبارة المفتاح
اشعار بان قرينة الكناية
لا تكون لفظية ولا تكون
مجازا

٦ وقال الغضام فيه ولنا بحث
نذكره لك رجاء ان تجدد
نشاطك في السماع فانه محجب
للآليات وهو انه يمكن ان يجعل
الكناية كلها حقايق صرفة
ويكون قصد ما يجعل معنى
كنايا من قبيل قصد النتيجة
اقامة الدليل فيكون قولنا
فلان كثير الرماح حقيقة صرفة
ذكرته دليلا على انه مضاف
فيكون التقدير فهو مضاف
ولا يكون هناك استعمال
كثير الرماح في المضاف
انتهى
٢ بمعنى انها استعملت في المعنى
الكناية كثيرا بحيث قطع
النظر عن المعنى الحقيقي
ويكون متعينا بجعله كناية
٧ الطرد التلازم في الثبوت
اي كل ما صدق عليه الحد
صدق عليه الحدود
والانعكاس التلازم في الانتفاء
اي كل ما لم يصدق عليه الحد
لم يصدق عليه الحدود
والجامعة كون الحد متساويا
لكل واحد من افراد الحدود
وهو لازم الانعكاس والمالعية
كون الحد بحيث لا يدخل
فيه شيء من اغيار الحدود وهو
لازم للاطراد

بجازا كما لا يكون حقيقة (كقولنا) سهوا او عمدا فان بين السهو والغلط عمومنا مطلقا (خذ هذا الفرس مشيرا الى كئيب) فانه لا علاقة بينهما ولم تقصد في عبارة المصنف مسامحة فان قلت ان تخصيص اخراجها بالعلاقة غير صحيح لانه لا قرينة فيه ايضا اذا الاشارة الى الكتاب وان دلت على انه لم يرد به معناه الحقيقي لكن القرينة ما نصبه المتكلم لدلالته على قصده وهذا لا يتصور من الساهي قلنا الخارج لا يخرج وما قيل انه يغني عنه القرينة فمردود بانه اغناء المتأخر عن المتقدم وبان كل قبول لا يلزم ان يكون للاخراج بل قد يكون بعضها للدخال او الايضاح (و) قيد تلك (القرينة فيه) لاخراج الكناية المستعملة في غير ما وضع له مع جواز ارادته (والظاهر ان هذه الصفة كاشفة اشارة الى دليل الاخراج فلا يرد انها لا فائدة معتد بها ولا يبعد ان يكون احترازا بدليل الاخراج انها وان كانت مع قرينة ولكن لا مانعة لان الفرق بينهما وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز ويعلم مما سبق عدم ورود البحث للبعض في هذا الدليل وعدم الاحتياج الى جوابه على انه يخالف برهنتهم في الحق ولما كان العلاقة عند البيانين على قسمين احدهما معتبر في تعريف المجاز والاخر في تقسيمه قسمها اولافقال (والعلاقة) مطلقا على قسمين لانها اما (تعتبر كلية فيقال انها اللزوم اي لزوم المعنى المستعمل فيه) اي المعنى المجاز ويمكن ان يقال عدم التصريح به ليتناول المعنى الكنوي (الموضوع له) ولما تبادر من اللزوم امتناع الانفكاك بين المعنى الاخص او بالمعنى الاعم عند المعقولين والمتبادر عنه غير شامل الى جميع العلاقات الالية بل يختص بالاثنتين منها فعلى التقديرين يخرج اكثر المجازات والكنايات دفعه وعم المراد بقوله (والمراد باللزوم ههنا) اي في معنى العلاقة

علا لا يطالع عليه فعملوا قيام القرينة دليل الانصب والاقامة عند انتفاء المانع من النصب كالسهو فيما ذكر فلذا قالوا في مقامات الخذف لقيام قرينة دون اقامة قرينة كذا حققوا

فهم من كلام المص ان القرينة التي لا يتحقق المجاز بدونها هي الممانعة لا المعينة وكل قرينة معينة فهي مانعة دون العكس مثلا اذا قلنا رأيت بحرا في الحمام واردنا الكريم ففي الحمام قرينة مانعة عن ارادة معناه الحقيقي ولست معينة للمراد باللفظ اذ يحتمل الكريم والعالم واذا قلنا رأيت بحرا في الحمام يعطى فقولنا يعطى قرينة معينة للمراد باللفظ وهي مانعة ايضا لانه اذا اراد الكريم لم ان يكون المعنى الحقيقي غير مراد

كتب في الحاشية قوله كلية منسوب الى الكلبي بحذف الياء المشددة على ما هو قاعدة النسبة بمعنى انه يشمل على افراد كثيرة اذ اللزوم كلي له افراد كالسببية والحلول وغير ذلك وكذلك قوله جزئية منسوب الى الجزئي اي افراد من افراد الكلبي انتهى قوله الى الكلبي في الحاشية بمعنى امر عام لا الى كل بمعنى مركب من الاجزاء

المستعمل فيه الى الموضوع له يوجد في الكنايات فقط لا في المجاز فلا يثبت هذه العلة الدعوى ولذا اشار اليه بالتأمل اعلم ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن المشهور المقرر ان معنى اللازم ههنا تبعية في الجملة لا امتناع الانفكاك فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال واللازم فرع وتبع من جهة ان الانتقال له فان كان اتصال الشئتين بحيث يكون لكل منهما اصلا من وجه وفراغا من وجه جاز استعمال كل منهما في الاخر كما يأتي في اكثر علاقات المرسل من سببية ومسببية والجزئية وغيرها من الحالية

٣ والحاصل ان المنفى لزوم كلي سواء بمعنى الاعم او الاخص لازم في الجملة

٢ قوله واجب الى آخره تفصيله يمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن مقتضى ليس بقا دح لجواز ان يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزء من مقتضى على ان شرط الاستعارة منتف في نخلة لطويل غير انسان وهو المشابهة في اخص الاوصاف واما اطلاقها على الانسان الطويل فليس الجامع فيه مجرد الطول بل مع فروغ واغصان في اعاليها وطرارة وتمايل فيها

(اتصال بينهما) اي بين المعنى المستعمل فيه والموضوع له (ينتقل به) صفة بعد صفة لاتصال (من احدهما الى الآخر) ولم يقل من الموضوع له الى المستعمل فيه كما هو الظاهر اما الاختصار اول الاشارة الى ان الانتقال قد يكون من الملزوم الى اللازم وقد يعكس فحينئذ مرجع ضمير التثنية لم يسبق صراحة بل حكما فان اللزوم يقتضيها او الى انه قد يكون من المستعمل فيه الى المستعمل فيه الاخر كما لجازات برتئين او بمراتب كذكر الانسان وارادة الحمار او الى انه قد يكون من المستعمل فيه الى الموضوع له فتأمل ٩ في الجملة يعني ان المراد باللزوم بين المفهومين في اصطلاح المنقولين المناسبة الصحيحة للانتقال ٧ ولو في اعتقاد المخاطب يعرف عام وغيره من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرينة حتى قيل ولو ادعاء فيكون اعم من البين وغيره فلا يرد ان لازم الشئ غير لازم له (وذا) اي ذلك الاتصال (يوجد في كل امرين بينهما علاقة) سواء كانت (مشابهة او غيرها) من جميع العلاقات الالية (و) اما (تعتبر) اي العلاقة (جزئية) فلا تشمل الى جميعها بل يلزم فيها ان يذكر القيد مع المقيد او القيد فقط بخلاف الكلية (واعلم ان انواع العلاقة سماعية من اهل اللسان اذ ما من الشئتين الا و بينهما علاقة بوجه مامع عدم صحة التجوز بين كل شئتين لا اشخاصها فعنى قوله جزئية سلب الكلبي بمعنى الجزئي الاضافي لا الحقيقي ويؤيده تعداد الانواع جزئية ويمكن ان يكون حقيقيا باعتبار ذوات العلاقات دون تحققها في المواد واعتراض بانه لو كان الشرط سماع نوعيها لا عينها لجاز اطلاق الشبكة للضيد بالمجاورة والاب لابن بالسببية وبالعكس ونخلة لطويل غير انسان بالمشابهة واللازم بطا جاعا واجب بانها لم تعتبر علة تامة للصحة الاطلاق بل مقتضية لها فالتخلف لمانع غير قاذح

الاستعارة منتف في نخلة لطويل غير انسان وهو المشابهة في اخص الاوصاف واما اطلاقها على الانسان الطويل فليس الجامع فيه مجرد الطول بل مع فروغ واغصان في اعاليها وطرارة وتمايل فيها

واذا اعتبر العلاقة جزئية (فيقال أنها مشابهة أي مشابهة المستعمل فيه له) أي للموضوع له سواء في الشكل أو في الصفة كشابهة الرجل الشجاع بالحيوان المفترس في الشجاعة فلا يرد بقولهم أن علاقة الاستعارة اثنان وإذا كانت العلاقة مشابهة (فمجازها استعارة) سيجي معناها وعلى أي شيء تطلق (واعلم أن الأصوليين وأهل اللغة يطلقونها على كل مجاز فعندهم مترادفان وأما المعانيون فيفترقونهما في الاصطلاح لاهتمام شأنها ولحكم يختص بها (أو) يقال أنها (غير مشابهة) انحصر المجاز في المرسل والاستعارة إذ لم يوجد مجاز علاقته المشابهة وغيرها معافصح قوله أو غير مشابهة لا يقال لأن سلم عدم وجود هذا القسم فانهم قد حققوا أنه يتحقق في مادة علاقتهما كالمشفر لانا نقول إذا أريد أحدهما لا يرد الأخرى كما سيجي من المصنف (فمجازها) أي مجاز للعلاقة التي هي غير المشابهة (مجاز مرسل) من أرسل الخيل في الميدان أو من يده سمي به هذا القسم لعدم تقييده بعلاقة واحدة هي المشابهة وقيل أنه مرسل ومطلق عن المبالغة ورد بان المجاز مطلقا بلغ من الحقيقة وفي الرد منع ظ وقدم الاستعارة في الأجمال لوجودية مفهومها والمرسل في التفصيل لقلة بحثه أول كونها كالمركب ولما كان عدد أنواع المجاز المرسل واسماؤها مختلفا فيهما باختلاف الاعتبار بينهما وإن تداخل بعض ما بينهما في بعض وليس بيانه لاشتراط السماع في الأحاد على ما قبل فانه غير صحيح فقال (وذلك الغير) أي غير المشابهة من العلاقة (أما مصدرية أي كون الموضوع له مصدرا أي محل صدور المعنى المجازي كاليد) حال كونها (مستعملة في النعمة) احتراز عن حال استعمالها في الجارحة فانها حينئذ حقيقة الواقعة في نحو تركيب يد فلان فانه ذكر فيه محل الصدور وأريد

الصادر ومنه قوله تعالى بل يدها مبسوطةتان وقيل لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ومنها تصل إلى المقصود بها ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها يقال اتسعت أيادي فلان عندي ولا اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها ورد بأن هذه الاشتراط ينبغي أن يكون مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لا تنقض تعريف المجاز بيد مستعملة في النعمة من غير إشارة إلى المولى لها هذا وفي الشرط والرد نظر (أو مظهر يته أي كونه) أي كون الموضوع له (محل ظهوره) أي المعنى المجازي (كما في قوله تعالى) وإنما تركه فيها وفيما سياتي للاقتباس للصيانة (يد الله فوق أيديهم) ويده الملك (إذا المراد باليد) في يد الله فان أيديهم وإن كان مجازا لكنه ليس بمنح في (القدرة) وهي صفة بها يمكن العالم الحي من الفعل والترك فهي أخص من القوة وهي صفة بها يمكن الحيوان من مزاولة الأفعال الشاقة (لظهور أثرها فيه) أي في اليد يعني فينا فإن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاختذ وغير ذلك من الأفعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها وأما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون يتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم؟ يد على من سواهم فمن التشبيه وأما ما ذكره الشيخ أنه استعارة فمبنى على ما نقل عنه أن المشبه به إذا لم يحسن دخول أداة التشبيه عليه فإطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول (أو مجاورة بينهما) ولم يفسرها فان جميع احتمالات العبارة فيما سبق غير جائزة والمراد فيه ليس بظاهر بخلافها فانها إما أن تكون أحدهما حاملا والآخر محمولا (كالأروية) وهي في الأصل اسم للبعير أو البغل أو الجمار الذي يستقى عليه (المستعملة في الدلو) وهي ظرف الماء الذي يستقى به

٣ واعلم أن بعضهم عد هذا النوع وما قبله من السببية المنزلة نوما واحدا حيث قال أو تسمية الشيء باسم ما هو بمنزلة سببية كتسميته النعم باليد لانه بالنسبة اليها بمنزلة السبب الفاعل من حيث أنها تصدر منه ويصل إلى المنعم عليه أو الصوري من حيث أن ظهورها به كما أن ظهور المركب بالصورة التي هي الجزء الأخير منه أو المادى من حيث أنه محل ظهورها كما أن المادة محل ظهور الصورة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتزلية

٩ أي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحد فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضها وإن يتخلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضد هم على المشركون لأن كلمة التوحيد جامعة لهم

لأن اللفظ أرسل من يد الواضع إلى ميدان المعنى المجازي وهذا التقسيم باعتبار العلاقة ولما كثر علاقات المجاز المرسل وطال بحث الاستعارة قدم للاهتمام

لأنها) أي الدلو (تجاور الحيوان الذي تستقي عليه) والعلاقة
 تكون البعير حاملا أو تكون أحدهما دخلا في الآخر
 بالجزئية أو بالحلل أو بكونهما في محل أو متلازمين في الوجود
 أو في العقل أو الخيال أو غير ذلك كذا في التلويح (أو جزئية أي
 كونه جزءه) هذا ليس بمطرد بل شرط أن يكون للجزء مزيد
 اختصاص وارتباط بالمعنى الذي قصد بالكل كتسمية الترجان
 باللسان فإن المعنى المقصود لا يحصل من أجزاءه إلا به كالأيد
 وكتسمية الإنسان بالرقبة والرأس لتوقف وجوده عليهما بخلاف
 نحو الرجل واليد وأما تسميته باليد فتوقف صدور الأفعال منه
 عليه فلا تنقض ثبت يدا أبي لهب (كالعين) حال كونها مستعملة
 في الطليعة (فإنها إذا استعملت في الجارحة المخصوصة تكون
 حقيقة ثم فسر معنى الطليعة بالصفة الكاشفة فقال (التي تطالع)
 أي هي من يطالع (القوم من مكان عال) فإن العين جزء منه وأعلم
 أن هذا المثال إنما يصح على اعتبار عدم وضع العين للجاسوس
 والأفلا فتأمل (أو كلية أي كونه كلاله) هذا مطرد (كالأصابع)
 (في نحو) قوله تعالى (ويحملون أصابعهم في آذانهم إذا مراد بها)
 فيه (أناملهم) بذكر الكل وإرادة الجزء لامتناع ادخال كل واحد
 فيه وهو السبابة (و) معنى (الأنامل) جمع أنملة وهي من الأصبع
 ما فيه الظفر في القاموس (رؤس الأصابع) وهذا إذا ريد تقسيم
 الجمع على الجمع كما هو المشهور وأما الوارد جعل كل منهم أصابعه
 في آذانه ففيه ذكر الأصابع الخمس وإرادة أنملة وفيه مزيد مبالغة
 وقيل يمكن أن يراد الواحد بالجمع وكذا يمكن أن يراد به الاثنان وعن
 الأندلسي أنه من قبيل إرادة الخاص باسم العام وإنكر كونه من قبيل
 تسميته الجزء باسم الكل لما ذكرنا أن كل مرتبة الأعداد نوع على
 حدة لا يجرء مما فوقها وورد بان مراتبها وان لم يكن جزءا مما فوقها

(لكنها)

في معنى أن كون الجزء مزيدا
 اختصاص بالمعنى المتى بالكل
 يكون بوجهين أما بتوقف
 وجوده عليه أو لحصول المعنى
 المتى به منه ومثال الأخير من
 هذا القبيل

لكنها عارضة لازمة لبعض أجزاء ما فوقها وتنزيل العارض
 اللازم للجزء منزلة تسامحا غير بعيد أقول إن ما في الأندلسي وما رده
 أو صحا إنما يصحان على غير المشهور والأفلا (أو سببية) أي كون
 المعنى الحقيقي سببا للمجازي (كالغيث في نحو رعيننا الغيث
 أي النبات التي سببه الغيث) وهو المطر (أو مسببية) أي
 كونه مسببا له (نحو اضطرت السماء نباتا أي غيثا مسببة
 النبات) وأورد في الإيضاح قولهم فلان أكل الدم أي الدبة
 في مثال المسببية وقال التفتازاني أنه سهو منه لأنه من المسببية
 إذا لم سبب الدبة واجيب بأنه جعلها داعية إلى القتل ٨ وقيل
 إن مراده أن الأكل مجاز من الأخذ أقول وإن كان الظاهر
 أن يكون هذا مثال السببية ولكن لكل واحد أن يعتبر وأعلم أن
 المفهوم من كلامهم أن السببية صحيحة من الطرفين مطلقا
 أي سواء كان السبب سببا للسبب بعينه أو لغيره حتى يجوز أن يراد
 بالغيث جنس النبات ثبت بالمطر أو غيره وسواء كان السبب أثرا
 من السبب أو بما يقضي إليه السبب وأوفي الجملة والأصوليون
 لم يجوزوا رد التسمية السبب باسم مسببة إلا إذا اختص به السبب
 مساويا له كما في قوله تعالى * وينزل لكم من السماء رزقا * أي مطرا
 (أو كون سابق أي كونه) أي المعنى الحقيقي (سابقا على المجازي
 باعتبار زمان الحكم كاليتامى) الواقع (في) قوله تعالى (واتوا اليتامى
 أموالهم أي الرجال الذين كانوا يتامى) جمع يتم وهو في الإنسان
 من لا أب له وما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الأم قبل استغنائه
 من الأم وإيتاء اليتامى أموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ
 فاطلاقه عليهم بعلاقة كونهم من قبل (أو كون لاحق)
 ونقل عنه وقد عبر عن هذين بالكون انتهى والمشهور
 أن الأول مجاز كوني والثاني مجاز أولي (أي كونه لاحقا

أي فلا يصح لها الالة لا عموم
 ولا خصوص على المشهور
 ٨ أي حتى لو لم يكن رجاء النجاة
 بالدية لم يقدم القاتل بالقتل

قوله أي كونه لاحقا ويقال له
 الاستعداد أي المستعد به وهو
 كون الشيء بحيث يمكن
 أن يتصف بوصف ولم يتصف
 به بعد بطابق عليه باعتبار هذا
 الاستعداد والامكان اسم
 التصف عليه بالفعل منسل
 إطلاق اسم الخبر على عصب
 الغيب قبل ختمه

طاريا على المجازي في الزمان الاتي كما في قوله تعالى (اني اراي اعصر
 خرا اي عصيرا يصير بعده خرا) هذا التفسير للتقازا في
 وقيل وفيه خفاء اذا العصر لا يتعلق بالعصير كما بالخمر الا ان يؤل
 العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه فالاولى ان يفسر باي
 عنبا يؤل الى الخمر اذا المصور لبس خرا هذا موافق لما ذكره
 جار الله والبيضاوي اقول يقال في العرف انا عصير ماء العنب
 وهو المراد بالعصير فعلى هذا يتعلق العصر به فتبصر ٨ (او
 تحلية اي كونه محلا له كالقرية) حال كونها (مرادا بها اهلها
 في) قوله تعالى (واسئل القرية) فذكر المحل واريد به
 الحال لان السؤال صفة الاهل لا القرية ويجوز فيه المجاز بالنقصان
 كما سيجي والمجاز العقلي كما في هزم الامير وقيل يمكن
 ان يكون استعارة بالكناية ومثله قولك جرى النهر وسال
 الميراب وقوله تعالى فاليدع ناديه ٧ (او حالية) وقد عبر عنه
 بالحلول كذا في الحاشية (اي كونه حالا وموجودا فيه) مطلقا
 وقيل بشرط ان يكون الحال مقصودا من ذلك المحل (نحو)
 قوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم (ففي رحمة الله اي
 في الجنة الحالة فيها الرحمة) فاعل للحالة وفيه دلالة على كثرة
 الرحمة فيها حتى كانوا الرحمة بعينها (او آتية) اي كونه آتية
 نحو) قوله تعالى (واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي
 اجعل لي ذكرا) اي كلاما (صادقا) باقيا (الله اللسان)
 صفة بعد صفة له يعني متكلم بكلمات صادقة باقية في الآخرين بانه
 لا ينسى ولا يقطع ولا يتحرف وقيل لم يجعل اللسان على حقيقتها
 فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي
 ونفع اللسان بعده له انما هو بان يذكر محاسنه واجيب بان نسبة
 اللسان الى الآخرين باللام لا بفي بخلاف الذكر وانما عدل

عن تفسيرهم باي ذكر احسن انواع دقة فتبصر ٦ وكقولهم
 لفلان اصبح في كذا وضربت سوطا ٧ (او اطلاق اي كونه)
 اي كون المعنى الموضوع له (مطلقا) يجهتي اللفظ والمعنى
 (والمستعمل فيه) اي المجازي الواو الحال وان كان الظاهر
 معنى ان يكون للعطف للشبثين ولكن لم تكتب في نسختنا
 الالف في قوله (مفيد) ولو باحد هما سواء كان التقييد
 بالعموم والخصوص مطلقا او من وجد وكذا الاحكام في الثلاثة
 الاتي آنفا (كاشفة مراد به المشفر) اذا لم يقصد هناك
 التشبيه والاستعارة والمشفر بكسر الميم شفة الابل (او تقييد
 اي كونه مقيدا والمستعمل فيه مطلقا كقوله) اي الشاعر
 (ولكن زنجي غليظ المتأفر او عموم) اي كونه عاما ٣ والمجازي
 جزئي من جزئياته (باعتبار خصوصه يعني واحدا من آحاد
 الحقيق سواء وحدة نوعية او شخصية والاولى ان يقول والمجازي
 خاص لانه اخصر وانسب الى ما سبق ويفيد معنى المقصود
 الا انه عدل عنه لدفع توهم شموله الى خاص بالنسبة الى عام مبان
 الى عامه والتميز بينه وبين الاطلاق واعلم ٨ ان بينهما ما توما
 من وجه وكذا بين التقييد والخصوص (كالدابة) مستعملة
 (في الفرس) فانها في اللغة موضوع لما يدب على الارض مطلقا
 ثم نقل في العرف اما الى ذي القوائم الاربعة او الى الفرس فعلى
 الاول فيها مجاز باعتبار اللغة والعرف وعلى الثاني باللغة فقط
 (او خصوص اي كونه خاصا او جزئيا من جزئيات المعنى المجازي
 العام) قد سبق معناه وفائدته (كالفرس) مستعملة (في الدابة
 او قوة اي كون المجازي صالحا للاتصال بالموضوع له) واعلم
 ان القوة تستعمل بمعنى الامكان الجامع للفعل والامكان المنافي
 له اعني الامكان الاستعدادي كذا في حاشية التصديقات للعصام

هنا قلت لا مجاز في الآية لانه
 اخبار عما رأى في المنام وهو
 العصر حقيقة فان المرئي
 عصر لا يطابق الواقع
 في المنام قد لا يرى عصير
 قلت بان النقول انه رأى عصير
 العنب وقد عبر عنه بالخمر
 فيكون مجازا لعل وجه التبصر
 هذا
 اي اهل ناديه الحال فيه قال
 في الاطول النادى مجلس
 القوم نهارا او المجلس
 ماداموا فيه وفي التعبير عن اهل
 النادى به النادى به المبالغة
 في عجزهم عن الجواب كالنادى
 انتهى
 بقوله لسان صدق اضافة بيانية
 اي لسان هو صدق اي صادق
 والمعنى ذكر صادق اي حسن
 لا يخفى ما فيه من كثرة التصريف
 مبالغة

يستلزم الحسن بخلاف العكس
 لان ذكر الحسن قد يكون
 في نفس الامر باطلا كذا كر
 الشيعة لعل رض

٧ اي اثر حسن في الاول واي
 ضربا واقعا بالسطر في الثاني

٤ لا يقال هذا لبس من اطلاق
 المقيد على المطلق بل على
 المقيد وهو شفة الانسان لانا
 نقول اطلاقه على شفة الانسان
 من حيث انه من افراد الشفة
 المطلقة لا من حيث انه من
 افراد الشفة الانسان وهذا
 كما يقال لزيد رجل وانسان
 وحيوان لا يكون هذه الاشياء
 مستعملة في غير معانيها المطلقة
 (شرح المفتاح)

٣ لان اطلاق التقييد بانه جزئي
 من جزئيات الاطلاق مختلف
 فيه بخلاف العموم
 والخصوص لان الخاص
 جزئي من جزئيات العام
 بالاتفاق ولقصد هذا التميز
 قال والمجاز جزئي الى آخره
 ٨ مثلا الانسان مطلق وعام
 واذا قيد بالزنجي يكون عاما
 ولبس بمطلق وزيد مثلا
 مطلق من جهة اللفظ وليس بعالم

والمراد ههنا الثاني فلذا قيد الخبر بالاراقة وتفسيره يحتمل كليهما
 (كالمسكر) مستعملا (في الخمر التي اريقت) والا قد يخرج
 من القوة الى الفعل فتكون بمعنى الاول (اولازمية او ملزومية)
 ويعبر عنهما بالزوم كذا في الحاشية (اي كونه) اي المعنى
 الحقيقي (لازماله) اي للمجازي (او) كونه (ملزوما) له (نحو)
 ادبت زيدا بمعنى ضربته ونحو ضربته بمعنى ادبته الاولان
 الاول والاخران للناس وفي هذين المثالين تنبيه على ان المجاز
 المرسل يجري في الافعال كلها كالاسماء وعلى ان ما فيهما لا يختص
 بالاستعارة وبعضهم فسر اللزوم هنا بمنع الانفكاك وشرط
 تساوي اللزوم والمليزم ومثل بقوله تعالى * ما منعك ان لا تسجد *
 اي ما دعاك ان لا تسجد ولكن تفسيره وشرطه خروج عن
 الفنى يعرف وجهه من مثال المتن (او علمية اي كونه علة
 له او معلولة اي كونه معلولا كالنار) مستعملا (في الحارة و)
 كا (الحارة) مستعملا (في النار) الاول مثال الاول والثاني
 للثاني (او تعلق) لغوى يعنى معنى يكون بالغير سواء قام به
 اوقع عليه (اي كونه متعلقا) بكسر اللام به (او بالعكس)
 اي كونه متعلقا به بفتح اللام (كالضرب) مستعملا (في
 المضارب) ومن هذا القبيل قولهم رجل عدل (او) في
 (المضروب او بالعكس) يعنى مثال ما بالعكس كالضارب
 او المضروب مستعملا في الضرب (او شرطية اي كونه شرطه)
 وتقل عنه وموقوفا عليه انتهى عطف تفسير فان شرط الشيء
 ما يكون خارجا عنه وموقوفا عليه وفيه دفع الابهام فافهم ٩
 (كالايان) مستعملا (في الصلوة) الواقع (في نحو) قوله تعالى (وما
 كان الله ليضيع ايمانكم اي صلواتكم او شرطية) اي كونه
 مشروطا وموقوفا (كعكسه) اي المثال يعنى كالصلوة في الايمان

(ويمكن)

٨ واعل منشأ الغلط بنظره الى
 خصوص المادة وهى هذه
 الآية فان المنع عن الفعل
 والدعوة على تركه متلازمان
 واعلم ان ندالية هذه الآية على
 رأى السكاكى واما على رأى
 الجمهور ان المنع بمعناه الحقيقي
 ولا اى لفظه مزيد لالتأكيد
 وتقوية الكلام بدليل عدمها
 في آية اخرى

٩ لعل وجهه انه اشار الى
 بقوله وموقوفا عليه الى ان
 مراده الشرط عند اهل
 الكلام وهو الذى يتوقف
 عليه وجود الشيء ولا
 يكون داخلا فيه ولا مؤثرا
 فيه لا الشرط العرفي وهو
 الذى يتوقف عليه وجود
 الشيء سواء كان داخلا او خارجا
 ولا الشرط النحوي وهو الذى
 يدخل عليه شيء من ادوات
 الشرط

ويمكن ان يرجع الضمير الى الشرطية فالعكس باعتبار التفسير
 والمثال معا (او دلالة اي كونه دالا) يعنى ذكر الدال واريد
 به المدلول كالألفاظ في المعانى (او مدلولية اي كونه مدلولاً)
 هذا عكس الاول في التفسير والمثال واعلم ان المجاز المرسل احكاما
 ككونه اصليا او تبعا ومطلقا ومجردا ومصرحاً وممكنيا
 عنه كما في الاستعارة لكنهم لما لم يتعرضوا اقتضائهم
 وسببها في مجازها ان شاء الله تعالى تقيما للفائدة ولما توهم
 من المذكورات لكونها باو الذى يتبادر منه الانفصال الحقيقي عدم
 جواز جمع الاثنين فصاعدا في مادة واحدة دفعه فقال (و)
 قد (يجمع في مجاز واحد) مطلقا (اكثر من نوع واحد)
 من العلاقة فيكون اوفيهما المنع الخلو (كالمشفر المستعمل في شفة
 الانسان يجوز فيه) اي في المشفر (اعتبار التقييد) اي ذكر
 المقييد واردة المطلق وهذا انما يصح في مطلق الشفة لاني شفة
 الانسان اللهم الا ان يقال انه اشارة الى المجاز بمرتين فالعبارة لا تخلو
 عن حرازة (والمشابهة) اي تشبيد شفة الانسان بشفة الابل
 في الغلظة فاستعمل ما وضع للمشبه به في المشبه (فعلى الاول
 مجاز مرسل) لكون علاقته غير المشابهة (وعلى الثاني
 استعارة) لكونها مشابهة (فمجموع علاقات المجاز اللغوي)
 الفاء فذاكية (ثمانية وعشرون) وانما حصر انواعها فيه
 لادعاء كثرة استعمالها لکنها في الحقيقة كثيرة على ما وجد في كل
 كلامهم منها استعمال اسم احد البدلين للآخر كالدلم للدية
 ومنها الضد للضد كتسمية المهلكة بالمفازة والاعمى بالبصر
 بتزليل التضاد منزلة التناسب فلا يختص بالاستعارة كما زعم
 ومنهم من قصد به المشاكلة في نحو قوله تعالى * وجزاء سبئة
 سبئة مثلها ٩ وقد يعبرون عنه بعكس الكلام ٤ ومنها النكرة

٩ وقال بعض المتأخرين من
 اهل البيان في نوع المشاكلة
 في قوله تعالى وجزاء سبئة
 مثلها في فرد من افراد مثلها
 واسطة بين الحقيقة والمجاز
 وليس بحقيقة لانه استعمال
 اللفظ فيما لم يوضع له ولا مجاز
 لعلاقة المعتبرة والحق انه مجاز
 قطعاً وما قبل من عدم العلاقة
 ممنوع والعلاقة الشكل والشبه
 الصوري فكما ان الانسان
 والفرس يطلق على الصورة
 المصورة فكذا الخبر اى اطلق
 عليه سبئة بكونه مثل السبئة
 المبتدأ بها في الصورة قال
 انتقازاني السبئة استعارة عما
 يشبه السبئة صورة ثم قال لكن
 وصف السبئة بقوله مثلها
 يأبى هذه لانه بمنزلة ان يقول
 زيد اسد مثله
 ٤ قوله بعكس الكلام وهو
 طريقة معهودة للعرب سيما
 بصيغ التقايل عند قصد
 الافراط في معنى التكثير وذلك
 عند كون الامر في غاية الوضوح

في الاثبات للعموم نحو علمت نفس ومنها المعرفة للنكرة كقوله تعالى
 * ادخلوا الباب سجدا * اي بابا من ابوابها ومنها تسمية الشيء
 باسم غايته كقوله تعالى * اني ارا في اعصر خرا * وعد
 بعضهم منها حذف المضاف والمضاف اليه وحذف غيرهما
 والزيادة وفيه تأمل فليتأمل ٩ (مشابهة مصدرية مظهرية
 مجاورة جزئية كلية سببية مسببية كون اول محلية حالية) ونقل
 عنه هنا وعبر عنهما بالحلول (التي اطلاق بغير عموم وخصوص
 قوة لازمية ملزومية عليّة معلولية) ونقل عنه ويعبر عنهما
 بالعلّة (متعلقة بكسر اللام) (متعلقة بفتح اللام) ونقل عنه
 ويعبر عنهما بالتعلق (شرطية مشروطية دالية مدلولية) ونقل عنه
 ويعبر عنهما بالدلالة واعلم ان المذكورات اما لا اعراب لها
 لمعدوديتها او بدلان او خبر للبندان المحذوفين بحذف العاطف
 بلا معطوف او بحذفهما ولما امكن ان يورد عليه ان ذكره غير
 صحيح لانه مناقض لما ذكره بعضهم قليلا منه مع ان انواعها سماعية
 اجاب بقوله (وقد يعتبر داخل بعضها في بعض) يعني اعتبر
 ذلك البعض التداخل فلا تناقض او بيان لنفس الامر (كما
 اعتبر في علم الاصول) اي كما اعتبر علماء الاصول وقال في المراء
 وهي اي العلاقة على ما عليه المحققون منحصرة في ثمانية ونقص
 الكلية واعتبر دخولها في الجزئية وقال واكتفى بالجزئية
 للتضاد كذا في الحاشية وباعث التفسير يظهر بادي تأمل
 (وعدسة مشابهة كون اول استعداد حلول جزئية كلية
 سبب شرطية) ولما كان الاستعارة تبني على التشبيه
 بيناه بتمامه اعانة المستفيدين الشاكرين ولكن تركه لا مكان
 بحثها بدون بحثه واعلم ان التشبيه في اللغة التمثيل مطلقا
 وفي الاصطلاح الدلالة على مشاركة امر لامر

٩ لعل وجهه ان مقاله ذلك
 البعض مخالف لما اشتهر بينهم
 مما سأتى من المصنف من ان
 مقاله من قبيل الجواز بالزيادة
 والجواز بالنقصان لا من قبيل
 انجاز المرسل (المحرره)

٤ اي على قسم منه لا مطلقا
 لان المبني عليه ما يكون وجه
 التشبيه فيه اقوى على ما حقق
 عليه

في معنى بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا فخرج ما على وجه
 الاستعارة او التجريد نحو لقيت بزيدا سد خلافا للسكاكي فيه
 ودخل نحو زيدا سد وانه الاسد وصم بكم ويسمى التشبيه البليغ
 وبعضهم سماه الاستعارة لكن لا بالمعنى المتعارف وقبل بل به
 ثلثة مباحث الاول في اركانها وهي طرفاه ووجهه واداته فطرفاه
 اما حسيان او عقليان او مختلفان والمراد بالحسي ما يدرك هو
 او مادته باحدى الحواس الظاهرة فمنه الخيال والعقلي ما عداه
 فمنه الوهمي وهو ما اخترعه الوهم من جنس المحسوسات كانياب
 اغوال لا المعاني الجزئية كما عند العقوليين وكذا منه الوجداني
 وهو ما يدرك بالقوى الباطنة كالفرح وكل منهما اما مفرد ان
 او مركبان او مختلفان ووجهه ما اشتركا فيه تحقيقا او تخيلا
 وهو اما حقيقة منهما او صفة منهما حقيقة او اضافية وايضا اما واحد
 او مركب بمنزلة وكل منهما اما حسي او عقلي واما متعدد
 كذلك او مختلف والحسي طرفاه حسيان لا غير وكذا العقلي
 ان كان له جزء حسي والا فاعم والواحد طرفاه مفردان لا غير
 والمركب اعم وقد ينزل التضاد منزلة التناسب تليها او تهكما
 واداته الكاف وكان ومنل وما بمعناه ٢ اسما او فعلا والاضان
 في نحو الكاف ان يليه المشبه به لفظا او تقديرا وقديليه غيره
 والثاني في الغرض منه وهو اما عائد الى المشبه وهو الغالب او الى
 المشبه به فالاول بيان امكانه او حاله او مقدارها او تقديرها فهذه
 الاربعة تنقض اشهرية المشبه به بوجه الشبه مع التساوي في الثالث
 والاعمى في الرابع او ترتيبه او تشويبه او استطرافه او اهائه
 او تعظيمه او تشويقه او نحو ذلك والثاني ايها انه اتم من المشبه
 في الشبه وذلك في المقلوب او بيان الاهتمام ويسمى اظهار
 المطلوب واعلم ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل

٢ كما لماثلة والمثابرة
 والمضاهاة وما يؤدى معناها
 سله

٤ كلفظ نحو ومنل وشبه بخلاف
 كان ومثايل ومثابه
 سله

مطلقا وهو في كاصليت مأول فتأمل واما اذا اريد مجرد الجمع بين الشئين في امر فالاحسن ترك التشبيه والحكم بالشابه وان جازا فرض والثالث في اقسامه وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد او مركب بمركب او مفرد بمركب او عكسه وايضا ان تعدد طرفاه فاما مملوطة وهو ما جئ بالمشبهات اولاه بالمشبه بها او مفروقا وان تعدد طرفه الاول فتشبيه النسوية وان عكس فتشبيه الجمع وباعتبار وجهه اما تمثيل وهو ما انتزع وجهه من متعدد او غيره تمثيل وهو بخلافه ويقال له التشبيه المرسل وايضا اما مفصل وهو ما ذكر وجهه ظاهرا ومجمل وهو بخلافه سواء ذكر ما يشعربه او لا ايضا اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل من المشبه الى المشبه به بلا تدقيق نظر او بعيد غريب وهو تنقيضه او مشروط وهو ما صار غريبا بالتصرف في المبتذل وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته او مرسل وهو بخلافه وباعتبار الفرض اما مقبول وهو التواني بافادته او مردود وهو بخلافه ومراتب التشبيه في المبالغة تختلف باعتبار ذكر اركانها كلها او بعضها واعلاها حذف وجهه واداته مع ذكر المشبه او حذفه مقدرا في النظم او في النية ثم حذف احدهما كذلك وادناها حذف المشبه فقط (واما الاستعارة ٢) عطف على مقدار اي اما المجاز الذي علاقته غير المشابهة فهكذا (التي) مع صلته صفة كاشفة (علاقته المشابهة وقسم) بتقدير المبتداء عطف على صلة الموصول وهو قوله وعلاقته كذا في الحاشية وانما قدر المبتداء لانه لا يجوز كون المفرد صلة ولا حل القسم على العلاقة ولكن في حذف صدر الصلة بحث (من المجاز) مطلقا ولما اراد تعريفا مستقلا قال (بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع عنه بالعلاقة والقرينة) يعرف فائدة

القيود بما سبق واعلم ان الاستعارة تارة تطلق على اللفظ كاسد واخرى على استعماله فهي في هذه الاطلاق ليست من اسماء المجاز بل اسم المجاز فيه لفظ المستعار فظهر ان تقسيم المجاز الى مرسل واستعارة انما يكون بالنظر الى الاول ولذا خص التعريف باللفظ وهي على كلا اطلاقيها حقيقة اصطلاحية تقلت في الاول من المصدر بمعنى المفعول الى معنى لا يصح الاشتقاق منه وفي الثاني من معنى مصدر الى معنى مصدر يصح الاشتقاق منه ولذا قالوا سمي اللفظ مستعارا والمشبه به مستعارا منه والمشبه مستعارا له والمتلفظ به مستعير او قيل وهكذا لفظ الحقيقة والمجاز قد يطلقان على فعل المنكلم في تقسيمها حينئذ ثلثة مذهب الاول (هي عند السلف) على قسمين يريد به من تقدم السكاكي بقرينة المقابلة وهو في اللغة كل من تقدمك من آبائك واقربائك ثم سمي به العلماء الماضية لانهم كالآباء في النفع حتى يقال انهم آباء التعليم فيكون استعارة مصرحة (مصرحة ومكنية) ولما توهم ان الاقسام غير حاصرة الى التخيلية مع انها منها عندهم دفعه بما نقل عنه ان اقسام الاستعارة الى المصروفة والمكنية والتخيلية عندهم ليس بمعنى انه مجاز لغوي بل بمعنى ما يطلق عليه لفظ الاستعارة على طريق عموم المجازات تهى وايضا فيه رد لما قيل ان اقسام مطلق الاستعارة الى ثلثة يختص بمذهب الخطيب فافهم ولما اراد تعريفهما على حدة قال (والمصرحة) اراد ما اتفق فيه (لفظ المشبه به) مفردا او مركبا وبقوله هذا خرج مكنية الخطيب والسكاكي وتخيلية غير السكاكي واما تخيليته فاما قسم من هذه المصروفة او خارجة منه لتبادر المحقق من المشبه يعلم بحقيقته مما سيجي (المذكور) وبه مكنيتهم (المستعمل في المشبه) صفة بعد صفة للفظ وانما سميت به لان ذكر لفظها تصريح بها

٢ (قوله واما الاستعارة مبتدأ
فقد السلف خبر مقدم
للمصرحة والجملة خبر المبتداء
وقوله التي الى آخره يمكن
ان يكون قيدا احترازيا عن
المجاز المرسل بناء على اطلاق
الاستعارة على المرسل عند
الاصوليين واهل اللغة وقوله
من المجاز يمكن ايضا ان يكون
احترازا عن التشبيه البليغ
بناء على اطلاق الاستعارة عليه
ملا

ولذا سميت مصرحاً بها وتصريحاً وابتداءً تحقيقية لتحقيق معناها حساً وعقلاً (كالأسد في رأيت أسداً في يده سيف) وكالصراط المستقيم وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى (والاستعارة (الممكنة) لفظ (كذلك) أي كالصرحة (لكن) الفرق بينهما ان لفظ المشبه به (غير مذكور) فيها يعني انها لفظ المشبه به الغير المذكور المستعمل في المشبه وما يخرج الاغيار يعرف مما سبق قال في الفرائد اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر من غير تصريح بشيء من اركان المشبه سوى المشبه ٣ ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية ٦ لكن اضطربت اقوالهم انتهى أي الى ثلاثة مذاهب اعلاها مذهب السلف لتحقيق معنى الاستعارة ٢ والكناية فيه بلا تكلف واوسطها مذهب السكاكي لتحقيق معناها فيه تكلف وادناها مذهب الخطيب لعدم تحقيق معنى الاستعارة في المشهور فمن هذا علم وجه التقديم فتبصر فيما سبأ في (كلمة السبع الغير المذكور) الواقع (في قولك اظفار المنيعة تشبهت بفلان) وقيل الخلب بمعنى ظفر كل سبع طائراً او ماشياً او ماهو لما يصيد من الطيور والظفر لما لا يصيد انتهى أي من كل حيوان يفهم من اوله ان الظفر اعم من الخلب ويطلق على ظفر كل حيوان فيناسب مقامنا ومن آخره ان الماشي الصائد لا يطلق عليه ذو ظفر ولا ذو خلب فيبينهما بانه فلا يناسب مقامنا فأمل والمنية في الاصل صفة كالمبيع من منى الشيء اذا قدره ثم جعل اسماء الموت لانه لا يأتي الا بتقدير العزيز العليم وتأوها نغلية ونشبت بمعنى عقلت ترشح ز يادته على القرينة (حيث شبهت المنية بالسبع) في الاهلاك من غير تفرقة بين نفاع وضرا (ثم استعمل لفظ السبع فيها) أي في المنية (ورك ذكره) أي لفظ السبع (ودل عليه بذكر لازمه الذي هو الاظفار) ليتنقل منه الى المقصود

كما هو شان الكناية (واعلم ان من عادته البديعية الاكتفاء بذكر الجزئي مقام القاعدة الكلية وان كان في هذا كلام لكنه ارتكبه للمتبدى وهو قولهم ذهب السلف الى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام ٢ وذكر الالزام قرينة على قصده من عرض الكلام وحينئذ وجه التسمية بها ظ وقال في الفرائد لا شبهة في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكوراً بلفظ المشبه به كما في المصرحة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه شيء بامرئين ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من لوازم الآخر شيء فقد اجتمع المصرحة والممكنة كقوله تعالى * فاذا قم سالله لباس الجوع والخوف * فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من اثر الضرر من حيث الاشتغال باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشيع فيكون استعارة مصرحة نظراً الى الاول وممكنة نظراً الى الثاني ويكون الاذاقة تخيلاً هذا بل يجوز اجتماع المرسل والممكنة ولما اختص قرينة مكنتهم تخيليتهم حقيقة بخلاف السكاكي اراد ان يبين احوال القرينة والتخيلية عندهم فقال (والاظفار ليست بمجاز لا لغوياً ولا عقلياً كما عنده (بل المجاز عندهم) أي عند السلف (اثباته للمشبه الذي هو المنية) والاولى ان يقال ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به حقيقي وانما المجاز في الاثبات الا انه عدل لما يورد ان هذا يعجز الترشيح وان التسمية حينئذ لا يصح على عمومها فيجب تخصيص الامر بما لا يتم الممكنة الابية فتبصر ٧ (وهذا الاثبات يسمى استعارة تخيلية عندهم) لانه استعير من المشبه به للمشبه ولانه يحيل ثبوته للمشبه ادعاء اتخاذ

٣ واما ما قالوا في باب التشبيه من وجوب ذكر المشبه به وانما هو في التشبيه المصطلح وقد صرح بعضهم هناك انه غير الاستعارة بالكناية ٣ والمراد بالكناية ههنا المعنى اللغوي وهو ان يعبر عن معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه او ما هو مصطلح اهل اصول وهو ما استتر منه المراد حقيقة كان او مجاز الامصطلح اهل البيان لانه حقيقة وهي تنافي الاستعارة الا ان تكونا بحسب لفظين لا بحسب لفظ واحد ٤ ولفظ الاستعارة من قبيل المتواطئ أي المشترك المعنوي عند السكاكي لصدقه على فردين متحققية وتخييلية كالانسان الصادق على زيد وعزوه كذا ومن قبيل المشترك اللفظي عند غيره لانهم وضعوا لفظ الاستعارة التخيلية لاثبات لازمه المشبه به للمشبه الذي هو مجاز عقلي ووضعوه ايضاً للفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ٥

٢ جواب سؤال مقدار كان
سأل سائل وقال كيف لا يكون
مقداراً في نظم الكلام وذكر
الالزام قرينة دالة على تقديره
فيه فاجاب بان ذكر الالزام
قرينة على قصده من عرض
الكلام لا من حاق الكلام حتى
يكون مقدراً في النظم ٥

٧ لعل وجهه ان عموم الترشيح
غير مسلم لان الترشيح لا يجب
ان يكون مشبهاً للمشبه وايضاً
لا مدخل للتعريف في وجه
التسمية لها بالتخيلية فكيف
(المحرر) لا يصح

مع المشبه به (فالاستعارة الخيلية عند هم) سوى الزمخشري
 فان قرينة المكنية عنده قد تكون تحقيقية كما في
 يتقضون (لازمة للمكنية) والا ولي متلازمة ٢ الا انه يقال انه
 بين ما اجتمع عليه لا ما اختلف عندهم والخطيب معهم فيه كما سيجي
 وابست (اي الخيلية) قسما من المجازي اللغوي الذي هو اللفظ
 المستعمل في غير ما وضع له بل هي (من المجاز الذي هو اثبات
 الشيء لغير ما وضع له) تفصيل هذين المجازين سيجي ان شاء
 الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلفظ الاظفار المذكورة) في
 اظفار المنيّة نشبت بفلان (حقيقة لغوية عندهم و) لكن
 (جوز الزمخشري) منهم (كونه) الظاهر ان يرجع الى الاظفار
 ولكن ليس له رادف على ما قيل ٦ وان رجع الى الامر اللازم
 ولو بهيدا لسلم (بجازا لغويا) ولعله لم يقل استعارة تحقيقية
 كما قال اكثر العلماء للاشعار الى ما قيل انه ينبغي ان يجوز
 كونه مجازا ٩ مر سلا (اذا كان للمشبه رادف) اي تابع وملايم
 (يشبه رادف المشبه به) فيكون استعارة مصرحة رادف المشبه
 فيوجد القرينة كالاسناد مثلا فلا يرد ما يقال على العصام انه
 لا يكفي بل لابد مع ذلك من القرينة المانعة واما اذا لم يكن له الرادف
 المذكور فهو مع باقيهم ولم يقل اذا لم يكن هذا كان باقيا على
 الحقيق كما قيل لورود المنع بانه لا يلزم من عدم المشابهة عدم
 علاقة اخرى وبعدم وجود ذلك التابع وعدم شيوع استعمال لفظ
 رادف المشبه به في رادف المشبه (كما في قوله تعالى * ينقضون
 عهد الله فان للعهد) اي المشبه (رادف هو الابطال يشبه
 رادف الخيل) اي المشبه به في هذه الآية (المؤلف او البناء ٢
 الذي هو النقص) وهو ازالة تركيب المركب (في اخراج الشيء)
 متعلق يشبهه بيان وجه الشبه ويقال به في الاستعارة جهة جامعة

٢ لان المكنية ايضا لا تنفك
 عن الخيلية الا ان الكشاف
 يخالفهم

٦ فانه صاحب الغريدة
 والفاضل الزبيري وفي قوله
 ليس له رادف نظر لانه وهم
 رجوع ضميره الى الاظفار
 وليس كذلك بل يرجع الى
 المشبه وهو المنيّة في المثال

٩ عن ابطال العهد بقرينة
 ذكر العهد من غير ان يكون
 هذا استعارة بالكناية مثلا
 ٣ قوله او البناء عطف على
 الخيل وقوله الذي صفته رادف
 الخيل فالتنقض ملايم للخيل
 والبناء

(عن حقيقته) في الاول (و) عن (نفعه) في الثاني فاستعير
 الخيل للعهد بالكناية والنقض لا بطاله واما الدخيل يكون
 مجرد التعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبه به قرينة ضعيفة
 وباشعار مذهبه بان الحقيقة ما امكنت لا يلتفت الى غيره مع
 امكان كون القرينة الخيلية باثبات النقص الحقيقي
 للعهد في الآية ايضا قد دخل على المذهب فتفكر (واعلم ان
 الاستعارة مطلقا لثلاثة اقسام مطلقا ان لم تقترن بعد تمامها بقريتها
 بما يلائم المستعار له ومنه نحو رأيت اسدي رمي ومجردة ان اقترنت
 بالاول نحو تجاوزت بحرا ما اكثر علوما ومر شحّة ان اقترنت
 بالثاني كقوله تعالى * اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
 فاربحت تجسارتهم * وقد يجتمع الاخيران كقوله * لدى اسد
 شاكي السلاح مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم * فالتقسيم اعتباري
 وقد يتعددان فيسميان ترشحا على الترشيح ٣ ونجزيه على
 التجريد والترشيح ابلغ لاشتماله على المبالغة في التشبيه والاطلاق
 ابلغ من التجريد وجمعهما في مرتبة الاطلاق ثم ان الترشيح
 قد يبقى على حقيقته وقد يكون مستعارا من ملايم المستعار منه
 للملايم المستعار له وقد يكون مجازا مر سلا ولو قيل ينبغي ابقاء
 الترشيح على حقيقته ويحتمل هذه الوجوه قوله تعالى * واعتصموا
 بحبل الله * وكذا الحال في التجريد ثم ان هذه الاقسام الثلاثة
 تجري في المجاز المرسل كما حقق في قوله عليه الصلوة والسلام
 * اسرعكن لحوقا بي اظولكن يدا ٩ * وكذا في المجاز العقلي
 وفي التشبيه ثم ان القرينة مطلقا اما واحد بسيط او مركبا
 او متعدد وان الاستعارة باعتبار الطرفين قسمان وفاقية كقوله
 تعالى * او من كان ميتا فاحييناه * او غنادية ومنها التهكمية
 والتعليكية كقوله تعالى * فنبشروهم بعداب اليم * وباعتبار الجامع

٦ استعير الاشارة للاستبدال
 بقرينة ايقاعه على الضلالة
 وذكر ما يلائم الاشارة من الترشيح
 والتجارة فيكون ترشحا
 ٣ مثال قوله ترشحا على الترشيح
 كقول السمرقندي فنقضت
 فوائد عوائد في ثلاث عقود
 بناء على ما قاله الزبيري هناك
 ٩ فان بدا مجاز عن
 واطولكن مما يلائم الجارحة فهو
 ترشيح للمجاز المرسل

قسمان ايضا عامية وخاصة. وباعتبار اللفظ المستعار قسمان
 اصلية وتبعية وهما سيجيثان (ثم المصراحة) انتقال من
 كلام الى آخر وان اعتبرت التراخي فوجهه غير خفي يعني ان
 المصراحة المذكورة قسمان ايضا لانها (امام فردة وهي لفظ
 المشبه به المفرد المستعمل في المشبه المفرد) وبالمفردين يخرج
 المركب وفائدة سائر القيود يظهر مما سبق ومعنى المفردة فيعلم بالتأمل
 في المركبة (واما مركبة ويسمى) هذا القسم (با) لاستعارة
 (التمثيلية) لاشتماله على التمثيل بمعنى التشبيه وخص النسبة
 الى التمثيل به لان فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب وهذه
 الاستعارة مشارف فرسان البلاغة حتى لا يكاد ان تحمل الاستعارة
 في المركب على المتعددة اذا امكن ويمكن ان يقال كونه تمثيلا
 لاخراج وجه التشبيه فيه من متعدد واما كونه استعارة فظاهر
 ويسمى ايضا التمثيل على سبيل الاستعارة وايضا التمثيل
 فقط (وهو عندهم) اي عند السلف هذا القيد وقوى
 فان هذا التعريف اتفقا في على ما سيجي وارجاع الضمير
 الى العامة بعيد عن المقام (لفظ المشبه به المركب
 المستعمل في المشبه المركب) قوله (الذي هو الهيئة
 الحاصلة في الذهن من عدة امور) صفة للمركبين فانهم قد
 صرحوا بانه يجب ان يكون وجه الشبه هيئة منتزعة من عدة
 امور وكذا الطرفين حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل منهما عدة
 امور فالتجوز في مجموع المركب لافي شيء من مفرداته بل هي باقية
 على حالها قبل التجوز من كونها حقيقة او مجازا او كناية فيحتز به
 عن الاستعارة المتعددة وعن الواحدة في ضمن المجموع فلا يصدق
 التعريف على مجموع واعتصموا بحبل الله على الاحتمالين بانه

(اذا)

اذا استعمل جزء من المركب في غير ما وضع له فقد استعمل بمجموعه
 فيه والا لكان اكثر الجازا المفرد بل كله من كبا ولم يقل به احد وكذا
 لا على مجموع في راحة الله اي في الجنة على الحق وربما يكون وجه
 الشبه فيما بينهما ٧ ظاهرا لكن لا يلتفت اليه اذ لا فضل له (نحو
 قولهم اني اراك) والمشهور على صيغة المعلوم والمجهول مساع
 وح بمعنى الظن ولكل مقام مقال (تقدم رجلا ٢) وتؤخر اخرى
 ظاهره رجلا اخرى ولا يحصل له بل اخرى صفة تارة اي اني
 اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى هذا للعصام
 وفي هذا المثال تحقيق للتفاضل وللسيد على حدة لكنه اجلي منهما
 (المستعمل في المتردد في الفتوى) بل في كل متردد فالخصيص
 للتمثيل شبهت صورة تردد المفتي في الجواب مثلا اذا استفتي في
 مسألة بالاقدام تارة وبالاقدام اخرى بصورة تردد من قام فاراد
 الذهاب فقدم رجلا ثم اراد ان يذهب فاخر الاخرى فاستعمل
 في الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الثانية ووجه الشبه هو الاقدام
 تارة والاقدام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى فيندفع ما قبل ان
 التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في شيء من الاقسام ثم ان العصام
 قال بان هذه الاستعارة تبعية قياسا على الفعل والحرف مدعيا
 خلوكلام القوم عن الائمة اليه ولكن قياسا مع الفارق ثم قال
 بان في هذا المثال مسيما عن التردد مدعيا خلوص صدرهم عنه
 ولكنه ممنوع لان سماع العلاقة في النوع لافي الشخص فتأمل فيهما
 ثم اعلم ان التفاضل في التلوين بان انبت الربيع اذا قصد به
 تشبيه التلبس الغير الغسالى بالتلبس الغسالى يكون تمثيلية مثل
 اني اراك الى آخره قيل وفيه بحث لان الظاهر ان الظاهر ان الاول
 من العقلي فضلا عن ان يكون مركبا وان سلم فلان سلم انه مركب
 لم لا يجوز ان يكون مفردا كما ذهب اليه العضد في هزم الامير فقياسه

٧ فميزا لينة والمعنى ستر اما يكون
 وجه الشبه بين كل جزئين من
 اجزاء الطرفين (زيارى)
 ٢ قبل المراد من الرجل الخطوة
 فان المتردد بخطوة واحدة
 قد بانه لا يخفى على ذي انصاف
 ان التقدم والتأخر واقعان على
 شيء واحد حالة التردد وانما
 يكون التعلق واحدا لو حلت
 الرجل على حقيقة واحدة لان
 الرجل التقدم هي الرجل
 المؤخر بخلاف الخطوة فانها
 متعددة (سبرامى)

٢ ولما كان المراد بالمركب هنا
 مختلفا للمركب المعروف في محله
 ومقابل للمفرد السابق هنا
 ضد له بينه بقوله الذي الخ

٩ اي بواسطته قاعدة كلية وهي كل مركب كان على هيئة نسب فيها الفعل الى الفاعل عين

للدلالة على التلبس الفاعلي وقس عليه الباقي
٦ احدها ان يكون استعارة بالكنية شبيه المهدى بالمركب في الاتصال الى المقى وان يثله من خواصه الاعتلاء وثانيهما ان يكون استعارة تبعية تصريحية شبيه تمسك المتقين بالمهدى باعتلاء الزاكي في التمكن فهو تشبيه مفرد بمفرد وان تقيده بشيء فليس من التمثيل في شيء وثالثها ان يكون استعارة تمثيلية شبه هيئة منزعجة مركبة من المتقى والمهدى وتمسكه به مستقرا عليه هيئة مركبة من الزاكي والمركوب واعتلاءه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية من ادائها الهيئة الاولى وان لم يكن في كل منها استعارة قط فلا استعارة حيثئذ في على كالا استعارة تبعية في الفعل في قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في ذكر تلك الالفاظ ههنا على كلمة على نظر الى ان العمدة في تلك الهيئة انما هي الاعتلاء اذ بعد

مع الفارق لان الثاني غير مستعمل في التلبس غير الفاعل ثم ابدى بقوله نسبة العضد لعبد القاهر وذكرا التفتازاني انه ليس قولاله ولا غير ممكنه ليس ببعيد وورد بانه او اراد تشبيه الغير الفاعل بالفاعل في التلبس فلا يجوز في اللغة ولو اراد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب بالتلبس كذلك استعمال اللفظ الموضوع بالوضع ٩ النوعي المركب الثاني في الاول فلبس القياس مع الفارق اقول بالتوفيق فيجوز كلاهما على حدة في مثل هذا التركيب عند الارادة وان كان الظاهر العقلي فتأمل وقيل ان انتزاع الضرورة من متعدد يلزمه ان يلاحظ كل على حدة قصدا حتى يكون لكل منه مدخل فيه وتعتبر فيه صورة وحدانية وهذا لا يمكن الا بالفاظ متعددة ولا يواحد الا اجالا وكذا التشبيه التمثيلي وبعض المتأخرين لما غفل عن هذا لم يوجب التركيب فيهما مستندا بقوله تعالى * مثلهم كمثل الذي * الآية والجواب ان المنعقدة منوية في نحو ذلك حتى يقال وقد يقتصر من المركب على ماهو العمدة فيه ويجعل اللفظ الدال عليه قرينة على ارادة الباقي بالفاظ تمثيلية منوية كقوله تعالى * اولئك على هدى من ربهم * على احد وجوه ٦ ورد المصنف هذا القائل بقوله (وعند بعض المحققين يجوز ان تكون) الاستعارة (التمثيلية) اللفظ المفرد المستعمل في المشبه المركب كلفظ القمر) هكذا في نسخة لكن الاولى بل الصواب القمر بناء على ما قالوا في هذا التشبيه الا ان يراد به ضوؤه فيتحذف بالليل القمر (اذا استعمل في النهار الشمس) من اشمس النهار اذا صار ذا شمس عاريا عن الغيم (الذي شابه) اي النهار قال في الحاشية من الشوب بمعنى الخلط اي خالطه انتهى (زهر) كقمر راجع زهرة ككثرة وتركه (الربى) بالضم جمع ربوة وجاءت كرجة وهي الارض

ملا حظته يقرب الذهن الى ملا حظة الهيئة واعتبارها فيكون ذكر على بمعونة قرينة (المرتفعة) الحال قرينة دالة على ارادة الالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء الهيئة (سيراوي)

المرتفعة خصه لانها اخضر وانظر وانظر لانها المقتضودة بالنظر كذا في المختصر وقيل يمكن ان يقال خصه لانه يخالطه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل القمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف يعني شبه هذا النهار بل الهيئة المنزعجة منه بالقمر في اختلاط الضوء بشي من الظلام (واعلم ان هذه الاستعارة مأخوذة من التشبيه في قوله تريا نهارا مشمس قد شابه زهر الربى فكانما هو قمر حينئذ يجب على المصنف ان يبينه على عكس ما بينه كلفظ اعلام باقوته منشورة على رماح من زبرجد اذا استعمل في الشقيق مأخوذة من التشبيه في قوله * وكان حجر الشقيق * اذا انصبوب او تصعد * اعلام باقوته تشرن على رماح من زبرجد * الا ان يقال تركه اما لعدم اطلاعه نصر مح او لاحالة على ما بينه امتحانا للازكاء فتأمل (ثم اعلم ان المكسبة ايضا يجوز ان تكون مركبة اذا لامانع عن ذلك عقلا ولكن في وقوعها كلام وقيل وقع في قوله تعالى * افن حق عليه كلمة العذاب افانت تقدم في النار * على ما ذكره التفتازاني واذا فسي استعمال المركب على سبيل الاستعارة يسمى مثلا ولذا لا تغير الضروب الامثال عما وردت عليه فحوضعت اللبن في الصبف ٧ وذلك لامرين ٩ اولهما لو غير لفظها لم يكن واردا على الاستعارة وثانيهما ان الامثال السائرة لا يكون الا اقوالا فيها غرابة ما حفظت وذلك كثير في التنزيل (فالحجاز المركب) تفرع على التعريف لا على قوله وعند بعض الى آخره (عندهم مخصوص بالاستعارة) فان القوم لا يسمى غيرها باسم آخر بل لم يتعرضوا له (والحق كون الحجاز المركب مجازا مرسل) اذا كان علاقته غير المشابهة كالاخبار المستعملة في الانشاءات وبالعكس ومنها صيغ العقود ونظر الى اللغة وفي لوازم فائدة الخبر

٧ مثلا اذا طلب رجل منك شيئا صيغ قبل ذلك تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب (مطول)
٩ الاول مأخوذ من المفتاح والثاني مأخوذ مما ذكره صاحب الكشف

وكالمجازات المتفرعة على الكناية (ايضا) اي كما كان استعارة
هذا مذهب التقنازي ومن تبعه حيث قال في شرح التلخيص
معترضا عليهم ان المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة
في الانشآت فلا وجه لحصر المجازات المركبة في الاستعارة التمثيلية
واجاب عنه العصام بالمانع بان التجوز في المركبات التي غير التمثيلية
سار اليها من التجوز في احد اجزائها مادية او صورية لافي
المجموع من حيث المجموع اقول بطلانه ظاهر بما في المتن على
ان بعض المحققين اعتذروا بانهم لم يتعرضوا للقسم الاخر اقلته
واقله اطلاقه وعلى ان جوابه من نحو حفظ التورية بالترجي
بكونه كناية يضمره فتأمل ٣ (مثل) قوله عند تأسفه افتراق
حبيبه (هو اي) اي مهوى (مع الركب اليماني مصعد ٩) اي
مبعد والركب اسم جمع وقيل جمع راكب واليماني جمع يمان اصله
يعني حذف احدي يائي النسبة وعوضت عنها الالف فصار يمان
فكان كجوار وحاصل المعنى محبوب في مع القافلة اليمانية فبعد
ولم يرد به معناه الحقيقي من ذهابه مع الاجانب بل مراده به اظهار
التخزن عن ذلك فان مفارقة الحبيب عن العاشق تستلزم اظهار
التخزن كما يعرفه من هو اربابه فهو من قيل ذكر المزموم واردة اللازم
ولذا قال (المستعمل في معنى اني مخزن اللازم له) وتعامه جنب
وجماني بمكة موثق * الجنب الجنوب المستنقع والمنقاد او القريب
والجيمان الشخص والموثق المقيد كانه قيل روي راحلة
نحو الجن وجسمي مقيد بمكة ومن هذا القبيل قوله تعالى حكاية
عن ام مريم عليها السلام * رب اني وضعتها اثني الية
(ثم المصراحة) تقسيم آخر باعتبار اللفظ المستعار وفي تأخير
نوع ايها فتأمل (ايضا) اي كما كانت قسمين اولاً
كانت قسمين بهذا الاعتبار (الاول اصلية) لان معنى التشبيه

١ اعمل وجهه بلزم من كون هذا
كناية كون قولهم اني اراك
الى آخره كناية لا شرا كهما
في عدم التجوز في الاجزاء مادة
وصورة وكون قولهم هذا كناية
يضمر لانه معهم في عدم كونه
كناية ولذا قولهم هو اي
(لحرقه)

٢ معنى ذهب في الارض وكسر العين
الجنوب المستنقع الذي استنقع
الغبار واخذه معه وفيه إشارة
الى ان محبوبه لا يرضى بمفارقة
وانما فارقته كرها لانه استنقع
واخذ منقادا لغيره فهذه
المفارقة على كرهه

(يدخل)

يدخل في المستعار دخولا اوليا اولانها غير تابع لا آخر وفي حالة
معرفة وجه اصالتها على التبعية نظرا (ان كان اللفظ المستعار)
حال كونه (غير المشتق والحرف) وان صح العكس لكنه يوههم
خلاف المقصود وهذا القيد للتنبيه اولا على انهم لم يريدوا بقولهم
(اسم جنس) مصطلح النحاة وهو ما وضع لان يقع على
شيء وعلى ما شبهه كالرجل كذا في التعريفات فاقبل انه فيه
ما يوافق النكرة فباطل وذكر الحرف للتبعية والابطال التعريف
طردا وعكسا بنحو اسامة والمشتقات بل ارادوا به اسما لمفهوم
غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو
رجل واسد وقيام ويخرج المشتقات كما قال السيد والتقنازي
في شرح المفناح (كلفظ الاسد) مستعملا (في الرجل الشجاع)
بالاستعارة المصروفة الاصلية (او علما) عطف على اسم
جنس يعني العلم الشخص المشتهر بصفة جامدا او مشتقا واما
غير المشتهر بها فلا يستعار قطعا ويدل عليها ما تمثله فان الاستعارة
تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده متعارفة
وغير متعارفة ولا يمكن ذلك في الاعلام الشخصية لمناقاتها
الجنسية كذا قيل والحق عندي انها تقتضي الوصفية في المشبه
والمشبه به الجامعة وهذه لا توجد فيها فلا يقال رأيت زيدا امر ادا به
عمر او قيل ذهب بعض المحققين الى جريانها في العلم من غير تأويل
بصفة ولا يشترطون كناية المشبه به قال الفاضل الزمعي واعلم انك
اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة وقصدت المبالغة
في التشبيه في ادعاءاته عين عمرو كمال شبهه به وقلت رأيت
عمرا فالظاهر انه استعارة لكون علاقته المشابهة انتهى اقول
التشبيه في الشكل والهيئة تأويل بصفة فتأمل (كابي حنيفة)
مستعملا (في العالم المتبحر) نحو حاتم ٢ في الجود هذا مذهب

٢ وهو ما دل على نفس الذات

الصالحة لان تصدق على
كثيرين من غير اعتبار وصف
من الاوصاف ومزادهم بالذات
ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير
اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد
به ههنا ما اصطلاح عليه النحاة
لان ذلك شامل للصفات
المشتقة واسماء الزمان والمكان
والآلة وما ذكره ههنا
لا يتناولها

٣ وحاصله ان اسم الجنس
اسم دل على مفهوم كلي غير
مشتمل على تعلق معنى بذات
فيدخل فيه الجوهر والعرض
الذي لا يعتبر فيه التعلق ويخرج
الفعل وما يشق منه من
الصفات وغيرها والحرف
(سيرامي)

٨ وانما لم يجعل العلم المأول
اسم جنس حقيقة والمعنى
خارج عن مفهومه لان
مفهومه يتضمن الوصف
لم يصير كليا بل هو باق على
جزئته (سيرامي)

٢ كقولك رأيت اليوم حاتم
فان اليوم قرينة لعدم ارادة
المعهود المعروف بالجود
والسخاء وهو حاتم بن عبد الله

بن حشر ج الطائي وكذا ما در بالبحر وسبحان بالفصاحة وباقيل بالفهامة

التفقا زاني والسيد وقال في الاطول وفيه نظر لان الحاتم متأول
 بالمتاهي في الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم
 المتاهي في الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شيء من مفهوم
 مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبه به لان
 يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين
 المصدرين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة
 التبعية دون الاصلية انتهى اقول ولو سلم ذلك لكنه لا يضر
 بالوجه الذي يكون حال العلم فانه وجه آخر حتى اذا اعتبر اشتقاقه
 كان له وجه ثالث فافهم واما العلم الجنسي فداخل في اسم الجنس
 في عرفهم ولك ان تدخله في الشخصي (واعلم ان الفرق بين علم
 الشخص وعلم الجنس واسم الجنس اما بين الاولين فمعنى علم
 الشخص جزئي ومعنى علم الجنس كلي واما بين علم الجنس واسم
 الجنس فمعناها كلي الا ان معنى علم الجنس كلي معين عند المخاطب
 فيكون معرفة ومعنى اسم الجنس كلي غير معين عنده فيكون
 نكرة فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم
 الجنس واسماء الاشارات المستعارة للمفعولات اذا جعلت موضوعا
 الجزئيات وضعا عاما على قول المحققين كما ضمائر ملحقه بهذا
القسم (والثاني تبعية) لخر يانها في اللفظ المذكور بعد جريانها
 في المصدر او في متعلق معنى الحرف (ان كان) اي اللفظ المستعار
 (لفظ المشتق) اي الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة وفي هذا
 التعبير رد على ما قيل ان الاستعارة في الثلاثة الاخيرة اصلية
 (كنطقت الحال او الحال ناطقة بكذا بمعنى دلت او دالة على كذا)
 وذلك لانه اذا اريد استعارة نطقت لمفهوم دلت بتشبيه مفهوم
 دلت بمفهوم نطقت في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن شبه

فان قلت الاستعارة في اسماء
 الاشارات للمفعولات اصلية
 او تبعية قلت ان جعلت
 موضوعا للجزئيات باعتبار
 اسم عام كالضمائر كما هو رأي
 المحققين لم تكن من قبيل اسم
 الجنس المذكور لكنها ملحقه
 به لضمناها الوصف بالاسم
 العام وان جعلت موضوعا
 للمعاني الكلية وان كانت
 لا تستعمل الا في الجزئيات
 كانت اسماء اجناس
 فاستعارتها على القوانين
 اصلية (سبرامى)

الدلالة بالنطق ويستعار له النطق ويشق منه نطقت ويستعار
 نطقت بتبعية استعارة النطق وهذا باقى المشتقات (او) ان
 كان (لفظ الحرف) والسرف في كونها تبعية لان التشبيه يقتضى
 كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او مشاركا للمشبه به فيه
 والصالح للموصوفية الامور المتفردة كقولك جسم ابيض وبياض
 صاف ومعانى المشتقات والحروف غير متفردة كذا قاله القوم وقال
 التفنا زاني بعد اعتراضه عليهم ان التحقيق ان الاستعارة
 في المشتقات التي يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذات
 تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المسمى الاهم
 الا ليق بان يعتبر فيه التشبيه ولولم يقصد ذلك لذكرت اللفاظ
 الدالة على انفس الذوات دون ما يقوم بهما من الصفات
 فالتشبيه في الفعل وما يشق منه معنى المصدر وفي الحرف لمتعاق
 معناه وقال العصام ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع المادة
 والهيئة فان كانت في استعاراتها لا يتغير معانيها للهيئات فلا وجه
 لاستعارة الهيئة فيها فلا استعارة فيها انما هي باعتبار
 موادها فبستعار مصدرها ليستعار موادها بتبعية استعارة المصدر
 وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل
 بالماضي يكون تبعية كتشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي
 في تحقق الوقوع فبستعاره ضرب فلا استعارة فيها بتبعية استعارة
 الهيئة وليست بتبعية استعارة المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار
 بتبعية استعارة الجزء انتهى وهذا لا يخلو عن الخلل والحاصل
 ان استعارة المشتقات من حيث الهيئة لا تحتاج الى استعارة المصدر
 بل يكون تبعية بتشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلا عند
 العصام وتحتاج عند السيد السند ومن تبعه وقال العضد
 ان الفعل يدل على النسبة ٩ ويستدعى حدثا لا وزمانا في الاكثر

لا فيه اشارة الى ان النسبة
 معتبرة في مفهوم الفعل بالاصالة
 والحدث والزمان معتبر بالتبع
 لا اعلم ان كون الحدث الداخلى
 في مفهوم مسمى اسم الفاعل
 والمفعول مقيدا بالزمان الحالى
 او الاستقبالى حين العمل
 لا يقتضى دخول الزمان في
 مفهومهما فلا يجرى الاستعارة
 فيهما باعتبار الزمان بخلافه
 الفعل

والاستعارة متصورة في كل واحد من الثلاثة ففي النسبة كهنزم
الامير الجند وفي الزمان كادى اصحاب الجنة وفي الحدث كخوف شرهم
بعذاب اليم هذا كلامه وقال السيد انها لا تجري في النسبة الداخلة
في مفهوم الفعل لانها مطلق النسبة ولم يشتهر بمعنى يصلح لان
يجعل وجه شبه فلا يقاس على الحروف ومنع الصغرى بان النسبة
الفعل انواعا ولكل لوازم مخصوصة يصلح ان يشبه بها باعتبارها
واجيب بتغير الدليل وهو لان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل
بجازيا او حقيقيا ولهذا لبس في هزم الامير الجند بجاز لغوى
وقيل ان هذه المناقشة لبس الا في المثال اما الوقطع النظر عنه
فالحق مع العضد لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية نحو
اضرب وهي مشتهرة بصفات تصلح لان تشبه بها كالوجوب
وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهو مشتهر بالمطابقة واللامطابقة
ويستعار الفعل من احديهما الاخرى كاستعارة رجه الله لارجه
واستعارة فلينبوا في قوله عليه السلام من كذب على متعمدا
فلينبوا معقده من النار للنسبة الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى ينبؤ
معقده من النار انتهى تأمل في هذه الاحوال ومير الاوجه
من هذه الاقوال (كفى) الواقعة (في) قوله عليه السلام (عذبت
امرأة في هرة) ثم اشار الى طريق الاستعارة في القسمين فقال
(استعير اولا المصدر الذي هو النطق للدلالة) بعد تشبيه
دلالة الحال بنطق الناطق في الايضاح (ثم استعير نطقت وناطق
لدلت اودالة بتبعية) اي بسبب تبعية نطقت وناطق (للمصدر)
فالاستعارة اصلية في المصدر وتبعية في الفعل وانما اختيار
المصدر لان المشهور ان التبعية في الفعل تختص باعتبار المصدر
(واعلم ان تعبيره انسب مما قالوا ثم يشتق فان ظاهره مختص

بما فانه شبه النسبة الانشائية
في ارجه بالنسبة الخبرية
والحصول فغير عنها بوجه الله
لاظهار الحرص في وقوعه
وكذلك شبه النسبة الاستقبالية
الخبرية بالنسبة الانشائية في
قوله فلينبوا في الوجوب والرزوم
ثم استعير للنسبة الخبرية
الاستقبالية قوله فلينبوا

بواضع اللفظ ثم ان المراد من المصدر امام صدر الثلاثي او من
الاشتقاق معنى لغوي فلا يرد ان مصادر المزيادات مشتقة اتفاقا من
ماضيها تأمل (واستعير الظرفية التي هي متعلق معنى في المسببية)
ولما كان متعلق معنى الحرف ظاهرا فيما هو معنى فيه ملحوظ بتبعيته
حتى توهم صاحب التلخيص انه مجروره فسر المص رحمه الله
تحقيقا الحق ورد الخطاء المطلق بما نقل عنه ان المراد بمتعلق
معنى الحرف ههنا ما يعبر به عند بيان معناه كالظرفية كقولنا
معنى في للظرفية وليست هذه معنى في والا يكون اسما
بل معناه جزئي من جزئياته انتهى وهذا مذهب السكاكي ومع
الجمهور فيه قوله كالظرفية ليشمل الابتداء والانهاء والتعليل
وتحوها وقيل ان الموضوع له للحروف هو هذه المعاني المطلقة
عند الجمهور لكن الواضع شرط استعماله في جزئي مخصوص
من جزئياته حتى لا يمتهم كون الحروف مجازات لا حقايق لها
وبعض من وفق التحقيق جعل الموضوع له الجزئيات
المخصوصة وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات احضرت
بها عند الوضع لها ولكونه الحق الحقيقي بالاختيار اختاره المصنف
فيجعلها تعبرا بها لمعاني الحروف ولم يجعلها معاني الحروف
هذا ولكن في كون الموضوع له للحروف المعاني المطلقة عندهم
وقيل انهم نظر بظهور وجهه لمن نظر لوضعها على ان بعضهم
قال ان التعبير عن الابتداء آت لمعنى من بالابتداء ٩ المطلق
للتسهيل للتعليم فيتصر (لمشابهة السببية لها) اي للظرفية
(في الملازمة ثم استعير) لفظ (في) لمعنى الباء السببية بتبعيتها لها
فالاستعارة اصلية في الظرفية وتبعية في لفظ في هذا بناء على
ما ذهب اليه الجمهور من ان الاستعارة في الحروف تابعة لما في
المتعلق ولكن ذهب العصام في رسالته الفارسية الى انه يكفي

٩ اي الذي هو معنى لفظ
الابتداء وهو مشترك بينهما
ولازم لها سلا

للاستعارة في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات فانه يحصل
من التشبيه بينهما المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة
اللازمة كافية لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار
الاستعارة في المتعلقات (واعلم ان مدار القرينة المقابلة
غالباً في المشتقات على الفاعل نحو نطقت الحال اوعلى المفعول
نحو قتل البخل ٢ اوعلى المجرور كقوله تعالى * فبشرهم
بعذاب اليم * وقد يجتمع الثلاثة كقوله * يقرى سيفناروش العدو *
بالكأس مملوء من البقم * واما المقابلة في الحروف والحالية فيها
فغير مضطربين ثم ان المجاز المرسل ايضا اصلي في اسم الجنس وتبعي
في المشتق والحروف لان معناهما كما لا يضح لاعتبار التشبيه لا يصح
لاعتبار العلاقات في المجاز المرسل لعين ما ذكر فيه وهذا وان لم
يصر جوابه لكن يشير اليه كلامهم فان السكاكي قال في المفتاح
ومن امثلة المجاز المرسل قوله تعالى * واذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله * استعمل قرأت مكان اردت لكون القراءة مسببة عن ارادتها
فبين العلاقة في المصدر وجوز في المطول ان يكون نطقت
مجازاً من سلا عن دلت باعتبار لزوم الدلالة للنطق وبين قدس سره
وجه استعمال حرف الاستفهام في المعاني المتولدة بعلاقة
الاستلزام او السببية ذكر ابن الحاجب ان رب في قوله تعالى
* ربما يود الذين * الآية نقلت من التقليل الى التحقيق كقيد ٧
اذا دخلت على المضارع في نحو قوله تعالى * قد نرى قلب وجهك
في السماء * والظ من كلام بعضهم باشتراك رب وقد بين التقليل
والتكثير فلا مجاز ثم ان منع هذه الاشارة لجواز ان يكون تبين
العلاقة بين المصدرين للتنبيه على كفاية وجودها في كون
الفعل مجازاً من سلا اصلياً باعتبار بعض اجزاء معنى الفعلين
ولا يحتاج الى وجودها بين كل اجزاء اجبتا بان هذا الوجه

في ذاته لا يبطل مجريانه في الاستعارة وجعل كلامها اصلياً فيعلم
منه ما حال الحروف فليتأمل ٤ ولما فرغ من المذهب الاول
من الثلاثة في الاستعارة التي قسم من المجاز مطلقاً شرع في الثاني
فقال (واما عند السكاكي فهي) على قسمين ملتبسة (بمعنى
اللفظ المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة) الاضافة
بيانية وترك القرينة لانفهامها من هذا التعريف او بما سبق فافهم ٦
وكرر تعريفها لدفع توهم المغايرة بتغاير المذهب ثم بين
الفرق بين المذهبين فقال في الخاشية فعنده الاستعارة اي
الاستعارة المطلقة مجاز لغوي مفسر باللفظ المستعمل في غير
ما وضع له بعلاقة المشابهة فيكون لفظ احد طرفي التشبيه
مراداً به الآخر منقسمة الى المصراحة والمكنية والمصرحة
الى الحقيقية والتخييلية فالخيلية مجاز لغوي عنده انتهى
لخاصل تعريفه على ما قالوا ان تذكر فيها احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الآخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به
ثم ان كان المذكور المشبه به والمتروك المشبه فقصر بحجة وان عكس
فمكنية وسيجي التفصيل في القسمين فتبصر القسم الاول
(مصرحة) مفردة كانت او مركبة بالمعنيين المذكورين
في تقسيم مصرحة السلف يعني ان المصراحة عنده كما كان
عندهم في التعريف والتقسيم الاولى فليرجع الى هناك (واعلم
ان التمثيل على سبيل الاستعارة علم بهذا التعميم انه عنده يشمل
الحقيقة والتخييلية فما قيل ان عنده من التحقيق فلارد فقط
لمن رد بان التمثيل لا يكون الامر كما فكيف يعد من الاستعارة
ولكنه لم يرد على المص لانه جعل المقسم اللفظ لا الكلمة فلا يحتاج
في الجواب بما يقال ان قسم الشيء قد يكون اعم من وجه منه على
انه يطر في التحقيق ٦ او لكثرة الاستعمال (و) الثاني (مكنية) ترك

٤ وجهه ان المجاز المرسل الاصلي
في الحروف مجري في المطلقات
لكن علاقته غير المشابهة
(لحرره)
٦ لعل وجه الامر بالفهم ان
العلاقة ايضا مفهومة من
احدهما فذكر العلاقة وترك
القرينة ترجيح بلا مرجح
(لحرره)
٦ عطف على قوله فلارد
وهذا وجه وجبه في تخصيص
مراد السكاكي بالتحقيقية
ليت شعري لم اخرج هذا
الوجه من الوجه الاول الظاهر
بطلانه لان عنده من التحقيق
بان تكون مجازاً مفرداً لهذا الرد
لا يرضى به السكاكي وغيره من
اهل البيان (لحرره)

٣ شبه ازالة البخل بالقتل
في الاعداد فكانت الاستعارة
اصلية ثم كانت في قتل تبعية
٧ والنظائر ان هذا النقل
بطريق المجاز المرسل دون
الاستعارة اذ لا وجه لاعتبار
التشبيه بين التقليل والتحقيق
ويمكن ان يجعل ذلك للتكثير
بطريق عكس الكلام بعلاقة
الرضائية كذا قيل

تعميمها الى مفردة ومركبة وان امكن لعدم وجود استعمال
المركبة اولندورها (والمصرحة) عنده على قسمين غير ما كان
عندهم (تحقيقية اذا تحقق المعنى المراد) اى المشبه المتروك
(حسا كافي الاسد) المستعمل (فى الرجل السجاع) فى قولك
رأيت اسدا فى الحمام (او عقلا كالصراط المستقيم) مستعملا
(فى الدين) فى قولك اهدنا الصراط المستقيم اى الدين القيم
حيث شبه الدين الى الطريق المستقيم فى اصابة التمسك به الحق
وكذا قوله تعالى * فاذا قها الله لباس الجوع (او تخيلية
اذا لم يكن المعنى المراد متحققا لاحسا ولا عقلا بل كان) اى المعنى
المراد (صورة وهمية) قال فى الحاشية بالاستعارة الحقيقية عنده
لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه المحقق حسا وعقلا والتخيلية
لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه الخيل لا المحقق انتهى قال
فى الفرائد رداعلى مذهبه فى التخيلية ولا يخفى انه تعسف وقال
العصام وذلك لان الجادة هى جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل
المعنى تابعا للفظ خروج عنها فالسكاكى عدل عما عليه طبيعة
المعنى من اثبات المعنى الحقيقى للملايم المشبه به للمشبه الى ان المتكلم
توهم صورة وهمية واستعار لها لفظ الملايم المشبه به ولا يرى داع
اليه كما ترى سوى طلب استعمال لفظ الاستعارة المتعارفة فى غير
ما وضع له ذلك انتهى تأمل ٤ (كلفظ الاظفار) والمخالب (فى)
قولك (اظفار المنية) ومخالبها نسبت بفلان المستعمل (فى صورة
اخترعها) الوهم (حين شبه) الوهم المنية (بالسبع فى الاغتيال) اى
فى اهلاك النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
(اذا الوهم يصورها بصورته ويثبت لها اظفار مثل اظفاره) يعنى
يخيل لوازم السبع ويثبتها المنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به (فتلك الاظفار) الخيلة (لا وجود لها

لا فى الحس) الظاهر (ولا فى العقل بل) يوجد (فى الخيال) يعلم
معنى هذه الثلاثة وفرقها مما فى بحث التشبيه (فلذا) اى لاجل
وجودها فيه دونها (سميت) هذه الاستعارة (تخيلية) فعلم منه وجه
التسمية للتحقيقية (واعلم ان هذا التقسيم زبدة ما ذكره السكاكى
والا فاقسمه التى تستفاد من كلامه ثلاثية تحقيقية وتخييلية ومحتملة
لهما كقوله * صحا القلب عن سلمى واقصر باطلة * وعرى افراس
الصبى ورواحله * ولكن لما لم يخرج الاخير من الاولين لم يذكره
ثم ان قرينة التخيلية عنده المكينة كعكسه (واعلم ان هذا
فى المشهورا وفى الغالب واما فى التحقيق فكل واحد منهما
قد يوجد بدون الاخر عنده حيث صرح فى بحث المجاز العقلي
بان قرينة المكينة امامقدر وهمية كالاظفار ونطقت او امر محقق
كالانبات وحقق بعضهم فى مثال المتن ان الاستعارة فى الاظفار
فقط دون المنية والمكينة عنده (لفظ المشبه) المذكور
(المستعمل فى المشبه به) بعكس مكينة السلف ولم يقبده (بادعاء)
انه عينه مع انه قيده بعضهم ولعله للتنبيه على انه ليس من تمام
التعريف بل لا يوضح فلذا اشار فيما سأتى وقال العصام
ولا خفاء فى ان تسميتها استعارة بالكناية او مكينة غير ظاهرة وان سلم
ظهور وجه كونها استعارة انتهى ولعله يندفع بالتأمل الصائب
فيما قاله السعد الدين ان السكاكى اراد بهذا التعريف المعنى
المصدرى ويجعلها من اقسام المجاز اللغوى لفظ الاستعارة
فتأمل (كالمنية فى قوله) اى القائل لا الشاعر فى قوله فى مرثية
بنية الخمس ما توافى عام واحد واذا المنية انشبت اظفارها القيت
كل تميمة لا تنفع (اظفار المنية) نسبت بفلان فانه شبه المنية بالسبع
وجعل السبع صنفين حقيقى وهو الهيكل المخصوص وادعائى
وهو الامر المغوى الذى شانه الاهلاك من غير تفرقة بين نفاع

٩ قيل فلو قال فى المشبه به
الادعاء لكان اخص واوضح
انتهى ولكن المبالغة فى ادعاء
انه عينه از يد مما قيل عليه

٤ اعمل وجه التأمل لواحترز
السكاكى عن هذا التكلف
بموافقة السالف لوقع فى تكلف
آخر من وجه التسمية بالاستعارة
التخيلية لانه لا يصدق
تعريف الاستعارة اذا كانت
التخيلية عبارة عن الانبات
لانه مجاز عقلى (لحرة)

وضرار) وهو الموت واستعمل المنية في هذا المعنى من حيث أنه سمع ادعائى لامن حيث أنه الموضوع له واعلم ان التفتازانى ارجع هذا المذهب الى مذهب السلف وصرف عبارته الآتية عن ظاهرها لكنه خروج عن الحق وعن المشهور ولما انكر السكاكى التبعية نبه عليه فقال (واختار) السكاكى (ارجاع صورة الاستعارة التبعية) التي هي عند القوم (الى صورة الاستعارة المكنية) عند السكاكى واعلم ان في تعبير الاختيار والارجاع والصورة نكتا لطيفة فتبصر (يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية عند القوم كالفاعل والمفعول والجار والمجرور كذا في الحاشية (مكنية) لا يجعل نفسها بل يرجعها الى التخيلية ولذا قال (و) يجعل (التبعية قرينتها) اى قرينة تلك المكنية يعكس القوم تشبيها للضبط بتقليل الاقسام فانهم جعلوا نطقت استعارة عن ذلك بقرينة الحال وهى قرينة للاستعارة مستعملة فيما وضعت له وهو يعكس بخوما فاعله في المنية واظفارها كما قال المص في الحاشية كما في نطقت الحال بكذا والتجاة في الصدق شبهت الحال بالانسان المتكلم في الافادة ثم جعل الانسان ذا قسمين انسان حقيقى وانسان ادعائى وهو الحال واستعمل لفظ الحال في القسم الادعائى وشبه الصدق بالمكان في الملايسة وهو جعل المكان حقيقيا وادعائيا وهو الصدق فاستعمل لفظ الصدق في الادعائى من حيث انه قسم للمكان انتهى ونوقض ما اختاره السكاكى بالترديد ولو قيل بان له ان قدر التبعية حقيقة لم يكن تخيلية لانها مجاز لغوى عنده فلم تستلزم المكنية للتخيلية وذلك بطل بالاتفاق والا فتكون استعارة فلم يكن مذهب اليه مغنيا عما ذكره غيره واجيب عنه بوجوه ضعيفة ولذا قال العصام وهذا الايراد مما يذب عن السكاكى ويمكن دفعه بوجهين

لا وجه فوجه ان الترديد يتصور
فما يكون من محتملات العقل
وهذا ليس كذلك لانه صرح
بكونه مستعملا في امر وهو
(المحرره)

احدهما انه يعترض على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به المشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه بانه يردّها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف انه كلام مع القوم وثانيهما انه انما جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقيا باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله ان يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة انتهى ولكن ضعفهما غير خفى ٨ صورة (وكذا رد) السكاكى (المجاز العقلى) عند القوم بما لا يخفى (الى الاستعارة بالكناية بتشبيه المنسوب اليه المجازى) كالقرينة (بالمنسوب اليه الحقيقى) كالاehl قال في الحاشية كما في مثل واستل القرية حيث جعلوا النسبة الى القرية مجازية على احد الوجوه وجعل السكاكى القرية استعارة مكنية بادعاء استعماله فى الاهل الادعائى الذى قسم ادعائى للاهل وهو القرية وجعل اسئل استعارة تخيلية مستعملة في السؤال الخيل عند تشبيه القرية بالاهل انتهى فعند النسبة حقيقة عقلية بعد ملاحظة المجاز في الطرف ومثله كثير عند القوم في الاقلام فاحفظه فانه من القى الاقدام ونوقض هذا ايضا بانه باطل لانه يستلزم ان يكون المراد بالعبشة في فهو في عبشة راضية صاحبها وان لا يصح نحو نهارة صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه وان لا يكون الامر بالبناء فى ياهامان ابن لى صرحا لها مان ويتوقف على السمع نحو اثبت الربيع البقل واللوازم كلها باطل وعورض نحو نهارة صائم لذ كرطرى التشبيه وهو مانع عن الاستعارة

لانه عدول عن مذهبه وهذا
لا يلحق

واجب بالمنوع تأمل تمل ويمكن صكون تبدل التعبير للشعار
الى قوة هذا من الاول ولما فرغ من الثاني من المذاهب شرع في
الثالث فقال (واما عند الخطيب) الدمشقي وهو صاحب
الايضاح والتلخيص (ففي الاستعارة) اعتباران الاول
هي حال كونها (بمعنى لفظ المشبه به) مفردا كان او مر كبا المذكور
(المستعمل في المشبه مصرحة) سواء كانت (مفردة او مركبة)
وسواء كانت (اصلية او تبعية) يعرف وجه تسميتها وتفصيلها
بما عند السلف (و) الثاني هي حال كونها (بمعنى ما يطلق
عليه لفظ الاستعارة) اي بالتأويل بطريق العموم فيكون فيه
محازا ولا يجوز لك محاز (مصرحة وممكنة وتخييلية) يعني تطلق
بالاشتراك اللفظي على هذه المعاني الثلاثة باعتبار الثاني دون الاول
(فالمصرحة كما ذكره السلف) وان كان مصرحة الخطيب
كمصرحة السكاكي ايضا في التعريف وبعض التقسيم ولكن
لا فترافهما في التقسيم الى الحقيقية والتخييلية خص التشبيه
الى مصرحة السلف (والممكنة تشبه شيء بشيء في النفس)
اي في نفس المتكلم مع عدم التصريح بشيء من اركانه سوى المشبه
ويمكن ان يفهم هذا القيد من الآتي فلا نقض في هذا التعريف
بالاعم بل بالمباين (ومع آيات لازم المشبه للمشبه للدلالة على ذلك
التشبيه المضمر في النفس والتخييلية) عنده (ذلك الآيات)
كما عند السلف كالمنية في اظفار المنية فانها شبهت في النفس
بالسبع في الاهلاك وانما يعلم ذلك التشبيه بقرينة اضافة الاظفار التي
هي من خواص المشبه للمشبه وهذه القرينة تخيلية فظهر
ان كلا من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في الموضوع له
وقال العصام ان الاحتمالات في قرينة الممكنة عند صاحب الفرائد
اربعة كون الجمع حقيقة والانقسام الى الاستعارة المصرحة

وهذا تعريف بالاعم بل لا يفيد
ان يقال انه تعريف بالمباين
اذ لا يصدق على شيء من افراد
المعرف لان المتبادر من اضمار
التشبيه ان يكون اركانه كلها
مضمرة فالصواب ان يقال
التشبيه المضمرة في النفس
المتروكة اركانه سوى المشبه ودل
عليه باثبات لازم المشبه به
للمشبه وكأنه لشهرته تساهل
فيه

والحقيقة وكون الجمع استعارة تخيلية والانقسام الى الحقيقية
والتخييلية ولك ان تزيد انتهى اي احتمال المجاز المرسل في
قرينتها مثلا (فالمصرحة محاز لغوي والممكنة لبس بمجاز لا لغوي
ولا عقلي) فتسميتها بالاستعارة خالية عن المناسبة اللغوية
بل مر بجل وقال في الاطول لانها استعبرت للدلالة عليه ذكر
لازم المشبه به وما هو حق تلك الدلالة اداة التشبيه وقيل بناء على
انه يشبه الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به واما بالممكنة فلانه لم يصرح به وانما اشير اليه بذكر خواصه
ولو ازمه وقال العصام ويجه ايضا ان ذكر لازم المشبه به
كما يرمز الى التشبيه يرمز الى الاستعارة والاستعارة ابلغ فلا وجه
للعُدول عما حققه القوم من الاستعارة وفيه نظر اما اولا فلان
محرد الرمز لا يقتضي اليها واما ثانيا فلانا لانسلم عدم الوجه
للعُدول بالابلية فتبصر (والتخييلية محاز عقلي) كما عند
السلف دون السكاكي وبالجملة ان المصرحة في جميع المذاهب
متحدة فلا اختلاف فيه واما التخييلية ففيها مذهبان واما الممكنة
ففيها ثلثة مذاهب فكن على بصيرة في اقسامها (واعلم ان المحقق
العصام استحدث في الممكنة مذهباً رابعاً حيث قال واذا عرفت
الاقوال الثلاثة فاستمع ما قلنا ههنا تحقيق رابع ارجوان يكون
من لبس لما عطاء مانع وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع
التشبيه المقلوب فكما يجعل المشبه مشبهاً به مبالغة في كاله في وجه
الشبه حتى استحق ان يلحق به المشبه به كقوله * وبدا الصباح كان
غرة * وجه الخليفة حين يمتدح * حيث شبه غرة الصباح بوجه
الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة
في كمال المشبه في وجه الشبه كما في اظفار المنية فالمراد بالمنية
السبع المخصوص ويجعل الكلام ح كناية عن تحقق الموت

اي الرمز الجرد الى التشبيه
الرمز الى الاستعارة
لا يقتضي

اي لم لا يجوز ان يكون للعُدول
وجه فترك الابلية به وحاصل
النظر الاول منع المقدمة
الواضحة وحاصل الثاني منع
الملازمة لعل وجهه هذا

بلا رية فنسبت المنية اظفارها بفلان بمعنى نشبت السبع اظفاره به
كناية عن موته لا تحالو ح لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنية ولا
اشكال في جعل المنية استعارة ووجه تسميتها استعارة بالكناية
في غابة الوضوح ٣ انتهى والحق ان هذا يرجع الى الثلاثة المذكورة
ولو زاد مثل هذا الاعتبار مذهبيا لكانت المذاهب غير متناهية
فليتأمل ٤ ولما فرغ من المعارف من المجاز ارد ان ينسب على
انواع اخر يطلق عليها لفظ المجاز باعتبار معنى آخر المحفوظ
عن الزاقي فقال (ثم ان لفظ المجاز يتأويل ما يطلق عليه المجاز
ينقسم الى اربعة) لانه اما (مجاز لغوي و) اما (مجاز عقلي و)
اما (مجاز بالزيادة و) اما (مجاز بالنقصان و) وانما قسمه اليها
اولا اما التعذر التعريف الجامع للمجموع اول تفسيره ثم بين تعاريفها
على حدة فقال (فالمجاز اللغوي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
بعلاقة مع قرينة كما سبق) تفضيله منه ومناو الانسب
لايجاز هذه الرسالة ان يترك تعريفه ولكن اتاه لزيادة الايضاح
والتمكين وقد سمي ايضا هذا القسم مجازا في الطرف (والمجاز
العقلي) ويسمى مجازا حكيميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
(نسبة الشيء) تامة او ناقصة اخبارية او انشائية قيامية او
وقوعية والله در المصنف حيث ابدل النسبة من الاسناد والشيء
من الفعل او معناه فيشمل الاضافية كقوله تعالى * شفاق
بينهما * والوصفية نحو الربيع المنبت فلا يرد بالواسطة بين المجاز
والحقيقة العقليين (الى غير ما هو له ٩) المرفوع للشيء والمجرور
لما (في ظاهر حال المتكلم) متعلق به يعني عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله سواء طابق الواقع او الاعتقاد
اولا وذلك بان لا يكون قرينة تدل على ما في اعتقاده وبه خرج قول
الجاهل انبت الربيع البقل رايا الانبات من الربيع ونحو ذلك

فما يطابق الاعتقاد دون الواقع وكذا الاقوال الكاذبة لانه لا تأويل
فيها لعدم قرينة تدل على خلافها (واعلم انه لا بد في هذه المجاز
ايضا من التقييد بقرينة صارفة عما هو له وبالعلاقة بينهما ولو كان
تركها لانتفها مبهما مما سبق لان هذا يشاركه في الاستعمال في غير
الاصل ولا يبعد ان يفهم من قوله في ظاهر حال المتكلم وقد تكون
العلاقة زمانية بلا طرف (مثل انبت الربيع البقل) صادرا عن
الموحد بن (اذا المنبت هو الله) تعالى (والربيع وقت الانبات)
عندهم فنسب الانبات اليه لمناسبة القادر في تعلقه به ايضا من
حيث كونه زمانا لخلق القادر البقل (واعلم ان هذا المجاز مطلقا
استعارة كما يفهم من المطول او مجاز من سئل كما يفهم من عبارة
بعضهم وعندى المحاكمة باعتبار العلاقة ولكنهم لم يصطلحوا
في المشهور بهما تأمل (و) قد تكون سينية (نحو هزم الامير الجند
والهازم جند الامير) وهو امرهم وقد تكون فاعلية كما
في سئل مفعم لان السيل مائي لا تملو ومنه حل المصاير على
فاعلهما مواطنة نحو زيد فضل وقد تكون مفعولية مطلقة كما في
عبشة راضية لان العبشة مراضية وكما في ضربه التأديب وقد
تكون مصدرية كما في جد جده وقد تكون ظرفية زمانية كما في
قوله تعالى * يوما يجعل الولدان شيبا * وقد تكون ظرفية مكانية
كما في قوله تعالى * واخرجت الارض انعاها * وقد تكون
آلية نحو قطع السكين وقد تكون مظهرية كما في الكتاب الحكيم
وقد تكون مقارنة كما في العذاب الاليم وقد تكون جزئية ما هو له من
غير ما هو له نحو احرز يدا اذا اخرج وجهه وقتله بنوا سدد وغير ذلك
(قال الشيخ المجاز العقلي لا يستلزم الحقيقة العقلية كاللغوي نحو
سرتني رؤيتك واقدمني بلدك فان كلاما من السرور والاقدام ليس
بموجود هنا حتى يطلب محلا يقوم به بل هو امر مخيل ذكر تسجيلا

٣ لان الكناية في تكون محمولة
على المعنى الاصطلاحي دون
اللغوي كما في المذاهب الثلاثة
مهم

٤ اعل وجهه رجوعه باعتبار
المأل لا باعتبار اللفظ (لمحرره)

٥ والمراد بما هو له ما يكون معنى
الفعل قائما به ووصفاله وحقه
ان يسند اليه سواء كان مخلوقا له
اول غيره وسواء كان صادرا عنه
باختيار كضرب اولا كالموت
فاستناد نحو الضرب الى من
قام به حقيقة والى موجدته الذي
هو الله تعالى مجاز ولهذا اشتق
اسم الفاعل لمن قام به ولم يكن
موجدا للفعل نحو الاكل
والشرب والقائم والقاعد
والمنبت هكذا في الشيخ
زاد و

على ثبوت السرور ووجود القدوم وامثاله كثيرة في مراد البلاغة
وانكره الرازي زعمان المسند في المجاز العقلي لا يكون الا في الخارج
فلا بد له من محل لامتناع قيامه بنفسه وتبعه السكاكي والخطيب
(واعلم ان المصنف لم يتعرض الى الحقيقة العقلية وهي نسبة
الشيء الى ما هو له في ظاهر حال التكلم لان فهمهما من المجاز العقلي
ولعدم تعلق الغرض او للاشارة الى مذهب الشيخ وقيل لا بحث
في علم البيان عن العقليين وفيه نظر ثم ان المجاز العقلي اربعة
اصناف باعتبار الاطراف وكذا العقلية ثم انه قد يدل عليه صريحان
كما مر وقد تكون كناية كما ذكرنا في قولهم ٩ اسئل الهموم
(والمجاز بالزيادة لفظ تغير اعرابه شيء زائد على المراد) اي مستغنى
عنه واضحا فيدخل فيه نحو كفى بالله وان لم يكن عند صاحب
المفتاح مجازيا ولا يدخل فيه ما تغير اعرابه بتغير عامله اذ بتغيره ليس
بهذه المثابة فلا ينتقض بالطرد والعكس ومن قال بتغير اعرابه
الاصلي الى غيره للتقصي عنهما فلا يتقصي ولقد احسن المصنف
رحمه الله حيث ابدل كلمة الى لفظ وحذف الحكم اللذين في قولهم
(نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء) اي كان في الدلالة على المراد
(ليس مثله شيء) فتغير نصب مثله الى الجر بزيادة الكاف) وفيه
وجوه وبعضها قد سبق (والمجاز بالنقصان ما تغير اعرابه
بنقصان شيء) مما يدل على اصل المعنى (في اللفظ) دون المعنى
فلا نقض بنحو ان زيد قائم اذا نقض من انما زيد قائم (كقوله
تعالى واسئل القرية اي اسئل اهل القرية) والالزم السؤال
عن الجماد وهو غير صحيح واما خلق الله تعالى فيه الشعور والتكلم
وان جاز الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة وليس المقام فيه
فيحذف الالهي تغير الاعراب الى النصب وفي تقديم الجواز
هنا دون ما سبق نوع دقة (وكلاهما) اي المجاز بالزيادة والمجاز

٩ كناية عن كون الهموم
محزونة لان سئل الهموم
يستلزم ان يكون الهموم
محزونة وكون الهموم محزونة
محاز عن كون صاحب الهموم
محزونا فقد دل بالكناية على
المجاز

بالنقصان (يسمى ان مجازا في الاعراب) واعلم ان اطلاق لفظ
المجاز على كلمة تغير اعرابها بالاشتراك عند القوم وعلى سبيل التشبيه
والالحاق عند السكاكي لاشتراك النوعين في التعدي عن اصله
وعبارة المصنف تحتملها وان ظهر منها الاول ثم ان ظاهر
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع هو نفس الاعراب واعترض
بانه لا يتم في المجاز بالزيادة ويمكن ان يمنع عدم تمامه فيه لاتحادهما
في التعدي عن الاصل وان ظهر من تعريفه ٣ انه نفس الكلمة ثم اعلم
ان الظاهر من كلام الاصوليين ان الكلمة بعد النقصان والزيادة
مستعملة في الاصل فلفظ القرية بعد الحذف الالهي مستعمل بمعنى
الالهي ولفظ كمثل مستعمل بمعنى المثل مجازا بمعنى المتعارف وان
مرادهم بقولهم مجاز بالنقصان ان سببه النقصان لان الاصل مضمحل
ويفصح عن هذا ما ذكره الامدي في الاحكام ان المجاز بالنقصان
هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه ليغير
الاعراب والمعنى الى ما يخالفه درأسا وكذا في قسميه (واما الكناية)
التي هي قسم ثالث من اداء المراد بلفظ (فلفظ اريد به لازم
معناه) الموضوع له (من غير قرينة مانعة عن ارادته) وتفصيل
الكناية مع تفصيل تعريفها قد سبق في صدر الكتاب وقبل هي
لفظ اريد به معناه ليتنقل منه الى غيره ففيها مذهبان والى الثاني
ذهب الرازي والسكاكي وتبعهما الكشاف وهي على الاول
قسم للحقيقة والمجاز قطعاً وهو الحق ومذهب الجمهور وعلى
الثاني يمكن استعمالها في مجموع المعنيين فحينئذ تدخل في حد
الحقيقة وقال الاصوليون الكناية لفظ استمر المراد منه بحيث
لا يعلم الا بالقرينة سواء كان ذلك اللفظ حقيقة او مجازا فهي عندهم
اعم من كل من هذه الثلاثة من وجه ولما اراد تقسيمها باعتبار
المكني عنه فقال (و) المعنى (المكني عنه) ثلاثة اقسام لانه

٣ حيث قال صاحب المفتاح
وهو عند السلف ان تكون
الكلمة منقولة عن حكمها
اصل الى غير كذا في الاطول
ويمكن ان يمنع مجاز مخالفة
مذهب فيه مذهب

(اما ذات) بان يقصد في الكلام المنسوب اليه بآي نسبة كانت
غالبا فقال من الصفة الى الموصوف والكناية في هذا القسم قريبة
ان كانت لفظا واحدا سهولة الانتقال وقلة العمل فيها بخلاف
الثاني (نحو طعن فلان بجمع ضغنك) الضغن الحقد وجمع الضغن
كناية عن القلب وبعيدة ان كانت مجموع الالفاظ كقولنا كناية عن
الانسان حي مستوى القامة عريض الاطراف اذا المجموع خاصة
مركبة وشرط فيهما اختصاص المعنى الحقيقي بالمكنى عند بحسب
الظاهر وان لم يختص في الحقيقة (او صفة ٣) بان يكون منسوبا
فيصدق بها الصفة والمراد بها المعنوية كالجود والكرم ونحوهما
لا لغت النحوي وهي قريبة ان كانت بلا واسطة واضحة (مثل
فلان طويل الجاد) بالكسر حائل السيف (بمعنى طويل
القائمة) او خفية كعريض القفا كناية عن الابله لكون اللزوم
ظنيما من استقراء ناقص (واعلم ان هذين منقسمان الى سارحة
والى مشوبة بالتصريح مثال الاولين مامر ومثال الثانيين طويل
بجاده وعريض قفا وبعيدة ان بواسطة وهي واضحة ان قلت
نحو فلان كثير الطبايح كناية عن المضيايف بواسطةين وخفية
ان كثرت نحو فلان كثير المادبارع وسائط وانما يعبر بواسطة
وعدمها في القسم الاول بين الموصوف والصفة كما في الفصيح
والناطق لعدم ظهور ذلك فيه وظهوره في الثاني وقيل لعدم الاطلاع
على امثلتهما في كلام البلغاء (اونسية) اي اثبات امر لامر او نفيه
عنه (بينهما) اي بين الذات والصفة سواء ذكر طرفا النسبة
صريحا فتفرد في النسبة او احدهما صريحا والاخر كناية
فيختص الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف او الصفة
او كلاهما كناية فيجتمع الثلاثة فالاحتمالات سبعة ولا يطل
شيء منها تخصيص القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كما في سائر

٣ (قوله صفة بمعنى قام بالغير
كالجود والكرم والشجاعة
والمكنى عنه في طويل الجاد
عند التحقيق طول القامة
لا طويل القامة وكلام التلخيص
حيث قال كقولهم كناية عن
طويل القامة مشعر بحمل
الصفة على هذا المعنى فلا يتجه
انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير
يخرج طويل الجاد وان اريد به
مدلول الصفة المفسرة بمدلول
على ذات مبهمه باعتبار معنى
معين خرج نحو اعجبني طول
نجد فلان فانه كناية
عن طول قامته لا عن طويل
القامة كذا في الاطول محمد

التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلام * المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذي لمعرض به بانه
لا يسلم المسلمون عن لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رابعا
فالتقسيم اعتباري مثال النسبة الثبوتية (نحو ان الكرم في بيت
فلان) ومثله قوله * ان السماحة والمروة والندى * ضربت في قبة
على ابن الحشرج * فانه كنى باثبات هذه الصفات بمكان ابن
الحشرج عن اثباتها اذ لا بد له من محل يقومها والقبلة لا تقومها
ومثال السلبية نحو لا كرم بين برديه فان البرد لا يقوم به الكرم بل
بلا بيه فاذا ثبت له الكرم يراد به اثباته للملابسة واذا نفي عنه يراد به
نفيه عنه (واعلم ان الموصوف في القسم الثاني والثالث قديدا
كافر وقد لا يدكر لالفاظ ولا تقديرا نحو انا لا اعتقد حل الحمر في
عرض المذمن كناية عن كفره وكما تقول في عرض المنافقين
الحمد لله لاتفاق فينا فالثانية حينئذ مستلزمة للثالثة بلا عكس وتسمى
عرضية (تذنب) قال السكاكي الكناية يتناول الى تعريض ٨
وتلويح ورمز وايماء واسارة والمناسبة للعرضية اسم التعريض
وهو لفظ قصده معنى بلا استعماله فيه فليس بحقيقة ولا مجاز
واغريها ان كثرت الوسائط اسم التلويح وان قلت مع خفاء
الرمز وبلا خفاء الائمة والاشارة (ثم قال والتعريض قد
يكون كناية يراد به المعنيان معا وقد يكون مجازا يراد به المعنى
التعريض فقط بحسب القرائن وقيل عند النحوي ان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له والتعريض في الحقيقي او المجازي
او الكنائي والمعنى المعرض به مقصود بالسباق من غير استعمال اللفظ
فيه وقد يصير التعريض بحيث يجعل الالتفات به نحو المعنى المعرض
به فيكون كانه المقصود الاصل الذي استعمل فيه اللفظ كقوله
تعالى * ولا تكونوا اول كافرين * ولا يخرج به عن تعريض

٨ والتعريض لفظ قصده
معنى بلا استعمال فيه فليس
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية في المعنى
المعرض به بل هو من مستلزمات
الكلام نحو ما انا مجهول الالب
في تعريض ولد الزنا مثلا

بحسب أصله كما أنه قد ينزلان منزلة الحقيقة والتصريح حتى
يصير المجاز حقيقة عرقية والكناية بحيث لا يمكن إرادة الأصلي
بل كان اللفظ موضوعا للمعنى عنه فيجوز أن يفرع عليهما مجاز
أو كناية كاللفظ المسافة وبه ظهرت التعريض بحسب كلام
الحقيقة والمجاز والكناية ولا يوصف اللفظ بالقياس إلى المعنى
التعريض بشيء منها وأنه لا يكون اللفظ بالقياس إلى الحقيقي
والمجازي والكنائي تعريضاً بل لا بد فيه أن يكون وراء هذه المعاني
معنى آخر وقيل دلالة الكلام على معنى من غير أن يكون حقيقة فيه
ولا مجازاً ولا كناية أمر لا يقبله عقل والحق ما نقل عن السكاكي من
أن التعريض مجازاً أو كناية ورده قدس سره بأنه من مستنبعات التراكيب
(ثم أعلم أنهم قد اطبقوا على أن المجاز والكناية ابلغ من
الحقيقة والتصريح لكونهما كدعوى الشيء عينية ونختم الكلام
بالحمد لله الذي بجلاله تتم الصالحات وعلى رسوله وآله أفضل التحيات
ولنقيد عنان الأقدام في بيداء أسرار أعز الأرقام خوفاً من الملل
على الناظرين الإعجاب مع صدوره عند تلاطم الأشغال خصوصاً
منها ما به قوام شريعة الأفعال وعلى المستفيدين منه إرشادهم الله إلى
سبب العافية أن يستغفروا ولو أدى بالنعم الباقية ومن لا يشكر
الناس لا يشكر رب من يقول سبحان ربنا رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين



***** تعليقات قرده على *****

(*) * بسم الله الرحمن الرحيم * (*)

الحمد لله رب العالمين * والصلوة على محمد وآله أجمعين (أما بعد)
فقد شرحت رسالة الاستعارة للمحمود الانطاكي اختصارا
وموجزا ولما كان عسير الفهم للطلاب اردت ان ابين بعض
المفصلات بعون الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله الحمد لمن افرد
الحقايق) اي ميز ماهية جميع الاشياء سواء كانت مسا ئل جميع
العلوم او غيرها والتمييز نعمة عظيمة فيصح ان يكون محمودا عليه
ويمكن ان يراد بالحقايق عدل المجاز والكناية ففيه براعة
الاستهلال ٧ على سبيل التورية على الاول وعلى الحقيقة على
الثاني وانما لم يذكر اسم الله للتعظيم وللتبني على ان من اتصف
بهذه الصفة لم يكن غير الله تعالى وكذا في التصلية (قوله
رشح باعلى الدقايق) الترشيح لغة التزيين والمراد باعلى الدقايق
هو القرآن فانه اعظم من سائر الكتب المتزلة لكونه ناسخا وابقا

٧ براعة الاستهلال
في الاصطلاح كون دليلا
الكتاب مناسباً للمق وشعرا به
والتورية ان يذكر اللفظ الذي
يجهل الى القريب والبعيد
اعتمادا على القرينة العقلية

حكمه الى يوم القيمة ومن سائر كلامه ومعجزاته عليه السلام والباء
اماصلة فالقرآن ما به الترشيح والمرشح دينه وجميع احكامه واما
سببية فالمعنى اثبت عليه السلام دينه بسبب القرآن ودلالته ويمكن
ان يراد باعلى الدقايق دينه عليه السلام والترشيح اعم من ان يكون
بالقرآن او بسنته عليه السلام ويمكن ان يكون رشح مجهولا
وفيه براعة الاستهلال فليتأمل (قوله وعلى آله) اي اتباعه في دينه
عليه السلام فالمجردين اسم مفعول اما صفة كاشفة فالمراد من
ملايم العلائق النفسانية هو الشرك بالله تعالى اوصفة احترازية
فالمراد منه هو الكبار ويمكن ان يكون اسم فاعل وهو بالغ فان
المناسب بالمجرد اسم فاعل ان يكون بعد وجود المجرد اسم مفعول
وفيه براعة الاستهلال (قوله فيقول) اي قولاً عن اعتقاد يوجب
النجاة عن هول يوم الناد وعدل عن ضمير المتكلم الى المظهر
الذي هو العبد المقتدر الاستعطاف اذ في ذكر العبودية
والافتقار هضم لنفسه واعتراف بعجزه وقصور بضاعته فقحا
لباب فيضه وفيه التفات من المتكلم الى الغائب عند السكاكي
فانه يكتفي بمجرد العدول عما يقتضيه ظاهر المقام من غير سبق
ذكره ويكون هذا التفاتا على مذهب الجمهور اذا جعل البسملة
جزءا من الكتاب لشروع تقدير ابتدئ فيها (ثم ان الظ ان اللام
الداخل على المظهر الموضوع موضع المضمحل للعهد الخارجي
لان ذلك الضمير ان كان للغائب فلا بد من تقدم ذكره اما لفظا
مثل ضرب زيد غلامه او تقدير امثل ضرب غلامه زيد او معنى
سواء كان بدلالة لفظ عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
او قرينة حال كقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس
او حكما كالضمير المبهم المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير
الشان والقصة فالمعرق باللام الموضوع موضع المضمحل المتقدم

ذكره في الجملة فيكون للعهد الخارجى وان كان للتكلم
او الخطاب وهما متعينان عند الخطاب فيكون المعرف باللام
الموضوع موضع احدهما متعينا عند الخطاب مثل خرج الامير
اذ لم يكن في البلد الامير واحد (قوله الطاف ربه ٤) جمع لطف
وهو احسان برفق ولطف الله احسانه الى عباده بايصال المنافع
اليهم برفق فحينئذ يحتمل ان يبقى على معناه المصدرى والجمع
باعتبار مواد المتعددة بتعدد ما يرفق به والاولى ان يجعل اللطف
بمعنى ما يلطف به وحينئذ لا يحتاج الى توجيه الجمع ويجوز
ان يجعل من اللطف بمعنى الدقة فيناسب ان يراد بالا لطف
نعمة دقيقة والخفية بمنزلة الكاشفة وفي الكلام براعة تفهم
ان كان لك براعة واختار من بين اسمائه الحسنى الرب ايماء
الى انه غير مستقل بالامر بل يحتاج الى ترتبة ربه احتياج الاطفال
واستزالا للافضال ووصف الاطاف بالخفية مع انه كما يقتقر
الى الخفية وهى النعمة الباطنة يقتقر الى الجلية اظهارا لما خفى
واعراضا عما ظهر واشدة حاجته هنا الى النعمة الخفية التى من
جملتها الاقتدار على التأليف (قوله ابن قريه ديهلى) كتبه واسمه
حسن بن مصطفى بن حسن الايدى مولدا وادنه وى موطننا (واعلم
ان قريه بالقاف والراء والذال المهملتين والباء المعجمة الثلاثة
والكل مفتوح اسم قرية من قرى الايدى قريه من كوز لحصار
وهو مدينة فى الايدى وفى هذه القرية اب اب هذا
المحرراى جده (قوله خفهما) اى الحسن وقريه ديهلى فرجع
احد شقى الضمير سبق اما تقديرا واما معنى بقرينة يعنى احاط
بهما احاطة تامة مغفرتة اى ستره لذنوبهما ويرد عليه ان فيه
اعترافا بكثرة ذنوبهما وانها احاطت بهما من كل جانب
وهذا الاعتراف فى حق الاب من سوء الادب ويجاب بانه غلب

فان قلت هل فى اختيار الجمع
على الافراد نكتة اولا قلت
نعم وذلك هو الاشعار بان المتن
يمكن من الدقة فيناسب ان
يجلب الطافا متعددة
(المحرره)

نفسه او ادعى سرية ذنوبه اليه (قوله الجلية) لا يخفى ما بين
الخفية والجلية من صنعة الطباق وجلاء المغفرة مع انها من الامور
الخفية بجلاء الاثر المترتب عليها فكانه طلب مغفرة عظيمة
ظاهرة الاثر (قوله الانطاكى مولدا) والجلية موطننا ثم توفى
فى سنة ستين ومائة والف حال كونه مدرسا فى مدرسة عثمان پاشا
رحمهما الله تعالى (قوله طاب الله ثراه) اى حاله فى قبره والثرى
بالفتح والقصر التراب فى تحت الارض فيجاز مرسل بذكر المحل
وارادة الحال ويمكن الحقيقة والمثوى المسكان (قوله بحرمة الحاكى)
حال فى الحاشية المراد بالحاكى البهاء المهمة اسم فاعل اما رسول
عليه السلام اوراوى الحديث لانه من الحديثين وبالمعجمة اسم
منسوب اما آدم عليه السلام اوحىب النجار مع رفيقه وفيه تأمل
فليتأمل انتهى (قوله على ما نطق به ٢) اى دل عليه كتبهم
دلالة صريحة وذلك اما بذكر المألوم وارادة اللزوم فيجاز
مرسل واما بتشبيه الدلالة بالنطق فى ايضاح المراد واستعير
النطق للدلالة استعارة اصلية ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة
نطق والمجاز والاستعارة فى نطق تبعينان والزبر على وزن العلم
الكلام وعلى وزن عنق جمع زبور بالفتح بمعنى الكتاب والثانى
انسب بالكتب لفظا ومعنى وان كان الاول اعم فان بعضنا
من المتأخرين لم يكتبوه فى كتبهم ولكن تلفظوا به وسمع منهم
حتى نقل عنهم بطنا بعد بطن فناسب بالانعية الدلالة
وبالاخصية النطق وهذا اولى مما قيل ان اختلاف لفظى
النطق والدلالة والكتب والزبر للنفن واعلم ان المراد من المتقدمين
فى فن البلاغة كعبد القاهر الجرجاني واضع هذا الفن
وصاحب الكشف وصاحب المفتاح ومن المتأخرين كالخطيب
الدمشقى وسائر من اختصر المفتاح وسراج المفتاح والتلخيص

٣ فيه اشارة الى ان ما اورده
فى هذه الرسالة عين ما قاله
الشيوخ بلا تفاوت فى المآل
الا فى الاجمال ومن محسنات
الرسائل عدم مخالفة مسائلها
لما قاله شيوخ فنهما (المحرره)

(قوله من معاني المجازات) بيان لما في على ما زاد بالمجازات جميع
انواع الفاظها كالمجاز المرسل والاستعارة المصروفة والاستعارة
بالكنائية والاستعارة الخيلية واراد بالمعاني معانيها
الاصطلاحية الالمانية فالاضافة من قبيل اضافة المدلول الى الدال
(قوله وما يتعلق بها) اي من اقسامها وقراءتها ومذاهبها
وانالها واما الكناية فيبانها في هذه الرسالة طفيلي ويمكن
ان تدخل فيما يتعلق بها (قوله فرائد فوائد) جمع فائدة وهي
في اللغة ما يصيب الى الفوائد وفي العرف ما كنسب من علم
او مال وهذه المسائل او الدقائق المشبهة مكتسبة من القوم سواء
اخذت منهم اولا والفرائد جمع فريدة وهي الدرة ٧ الثمينة التي
تحفظ في ظرف على حدة ولا تخطب باللائل لشرفها وازادتها
الى الفوائد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي فوائد كالفرائد
وايضا يقال لمثلها من اضافة المشبه به الى المشبه كلبين الماء ٨
وهذا في اصطلاح البيان يسمى تشبيها مؤكدا وبلغا ويحتمل
ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة بل الاولى ٦ ان يكون
قوله فرائد فوائد مركبا وصفا لاضافيا فعلى الاخيرين يكون
فرائد استعارة مصروفة وفوائد ترشيحا ٣ فان المذكور
مشبهه والمشبه متروك فاستعمل لفظ الاول في الثاني (قوله ان ينفع)
متعد بالباء وفاعله تحتته راجع الى الله تعالى ولفظ من مفعوله
ويمكن ان يبقى لازما فلفظ من فاعله (قوله بالاهتمام) اما من
لايهم فمكانه لبس من ذوى العقول فكيف يندرج في الدماء
ففيه ترغيب للظالمين الى الجود والاهتمام (قوله احترازا عن
الذنب) فانه لو تركهما لزم مخالفة قوله تعالى (اقرب اسم ربك)
وقوله تعالى (وقل الحمد لله) ومخالفة اجماع المصنفين والمخالفة
لهماذنب (قوله بالاجزمية) اشارة الى قوله عليه السلام كل امر

٧ (قوله الدرة الثمينة) ناسب
ان يسمى فريدة لانها تحفظ
في الظرف على حدة وما تحفظ
في الظرف على حدة ناسب
ان يسمى فريدة فالدرة الثمينة
ناسب ان يسمى فريدة

٨ (قوله كلبين الماء من قبيل
التشبيه المؤكد وهو ما اضيف
اليه المشبه به الى المشبه بعد
حذف الاداة (تعليقات
اسماعيل حقي في اوائل القاضي
س)

٦ (وجه الاولوية انه في الاحتمال
الاول يحتاج الى الطريقة الغير
المعهوده بخلاف هذين
الاحتمالين وذكر اولوية الثالث
لاينافي اولوية الثاني ايضا
(لمحرره)

٣ لان المركب الوصفي استعارة
وهي ابلغ من التشبيه (لمحرره)

ذي بال لم يبدأ بالسملة فهو ابتر) وقوله عليه السلام كل امر
ذي بال لم يبدأ بالحمدلة فهو اجزم فلو تركهما لزم ابتزمية كتابه
واجزمية (قوله القاسمية) اي المنسوب الى ابي القاسم وهي
كنية للنبي عليه السلام فان قلت ان هذا مخالف لما قالوا من انه
ينسب الى الصدر من المركب كعدي في معدي كرب قلنا انه
اذا سوى جزآن في التميز والشهرة والمقصودية والافينسب
الى الجزء المميز او الملق او المشهور سواء اولا او آخر افههما المميز
هو الثاني (قوله ورعاية) الى آخره عطف على احترازا وفيه
جواب عما يردان الامثال بقوله عليه السلام وبامر تعالى حاصل
بذكر اللسان بل بملاحظة القلب فالحاجة الى نقشه
في الكتاب وحاصل جوابه انه لما ثبت للموجود العيني ٢ وجودات
اربعة وجود في العين ووجود في الذهن ووجود في العبارة
ووجود في الكتابة ناسب ان يصدر كل نوع من الموجود بوجود
الحق في ذلك النوع ٧ واثار بذكر اسمه اولا الى ان اول الموجودات
العينية هو وجود الحق واول المعارف الحق هو معرفة الحق
واول الاذكار والنقوش ذكر اسمه ونفسه (قوله معنيان مشهوران)
(احدهما القوي) وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري
مطلقا (والآخر عرق) وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا
لانعامة مطلقا وقيام شهرتهم مقام ذكرهما تركتهما (قوله وعلى
كل) اي على تقدير ارادة كل واحد من هذه المعاني الاربعة على حدة
فتبين كل عوض عن المضاف اليه المحذوف (قوله واما ان يراد به)
اي بالحمد ويكون المعاني الاربعة السابقة باعتبار المادة والمعاني
الالمانية باعتبار الصيغة قدم السابقة فان المادة مقدم طبعاً على
الصيغة فناسب موافقة الوضع الطبع (قوله المبني للفاعل)
الى آخره واعلم ان المصدر اما ان يراد به الحدث فهو امر اعتباري

٣ المراد بالموجود العيني الموجود
في نفس الامر
٧ قوله في ذلك النوع اي
الموجود الداخل في كل نوع
من انواع الموجود العيني
والذهني والكتابة والعبارة
كذا في حواشي ويوري

لا وجوده في الخارج ولكن تعلقه بالفاعل في اللازم وبالمفعول
ايضا في المتعدي لازم بحسب الاستعمال فلذا يقتضي فاعلا
ومفعولا لكن مما لم يكن هذا الاقتضاء بالوضع يجوز ترك الفاعل
والمفعول منسيا وتعلقهما يسمى المبني للفاعل والمفعول
والمراد بالحاصل بالمصدر الاثر الحاصل منه حسبا كالهيات
الحاصلة بالمصادر اللازمة للفاعل فقط او بالمصادر المتعدية
للفاعل والمفعول او عقليا كالالم الحاصل بالضرب فان قام ذلك
الاثر بالفاعل فهو الحاصل من المبني للفاعل وان وقع على المفعول
فهو الحاصل من المبني للمفعول وقدير اذ به اسم المصدر وهو الحدث
بلا تعلق للغير فلا يقتضي فاعلا ولا مفعولا (واعلم ان المصدر
في هذه المعاني حقيقة بالاشتراك اللفظي ولكن اراجع ان غير
الحدث والمبني للفاعل مجاز (قوله ما يطلق عليه ٧) الى آخره
اربعة الاول المبني للفاعل مع المبني للمفعول والثاني المبني للفاعل
مع الحاصل بالمصدر والثالث المبني للمفعول مع الحاصل بالمصدر
والرابع مجموع الثلاثة ويكون سبعة بضم الثلاثة اليها فالثلاثة احادية
والثلاثة تناسية والواحد ثلاثية وبضرب هذه السبعة الى المعاني
الاربعة السابقة يحصل ثمانية وعشرون احتمالا (واعلم انه
اذا كان للفظ واحد معنيان حقيقيان او مجازيان او احدهما
حقيقي والاخر مجازي فصاعدا فلا يجوز استعماله في كل واحد
من معنييه او معانيه بان يتعلق النسبة بكل واحد ولا بالمجموع
من حيث هو مجموع عند اثنتا الحنفية لكونه ترجيحا بلا مرجح
ولان الوضع لكل واحد بالاستقلال يقتضي انفراد المعنى وعدم
اجتماعه مع غيره فاضطر واذا اراد كل الى معنى اعم وسموه بعموم
المجاز لكون المعنى الاعم غير ما وضع له واما عند الشافعي
فيجوز استعماله في كل بل يجب الحمل عند التجرد عن القرائن

٧. يمكن ان يكون مراده
ما يطلق عليه الحمد اللغوي
فقط حقيقة او مجازا او الحمد
العرفي فقط حقيقة او مجازا
ويجوز ان يراد به ما يطلق عليه
مطلق الحمد لغويا كان او عرفيا
حقيقة او مجازا والمراد منه
ان يطلق عليه فيما بينهم ويراد
ذلك بالفعل لا من شأنه
ان يطلق ويراد والا يشمل
الحامد والمحمود وجميع اسباب
الحمد وزمانه ومكانه فيبطل
في صورتى الجنس والاستغراق
وان كان الكل مختصا به تعالى
من جهة التعلق (المحرر)

ولا يحمل على احد خاصة الابقرينة وهذا معنى عموم المشترك
(قوله بمعنى اسم الفاعل) الخ اعلم ان استعمال وزن المصدر في معنى
اسم الفاعل والمفعول مثل رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن
بمعنى منسوجة مجاز وذلك لا يفصر على السماع بل يجوز استعمال
كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة
المجاز * ثم ان الفرق بين كون المصدر بمعنى اسم الفاعل
واسم المفعول وبين كونه مبتدئا للفاعل ومبتدئا للمفعول ان يراد
بالاولين الذات مع الصفة كما في رجل عدل ونسج اليمن وبالاخيرين
الصفة فقط وان الفرق بين الاخيرين اذا كانت تلك الصفة
قائمة بالغير فبني للفاعل او واقعة على الغير فبني للمفعول كما في زيد
ضربه واقع فتبصر (قوله المعاني الثلاثة) اي الجنس والاستغراق
والعهد الخارجى بالاشارة الى حده عليه الصلوة والسلام
في المعراج بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وترك
العهد الذهني لعدم مناسبة غير المعين في مقام المدح (واعلم ان
لام التعريف يقال لها لام الجنس اذا قصد بها التعيين والاشارة
الى مفهوم مدخولها معرى عن الافراد نحو الانسان نوع ويقال
لها لام الاستغراق اذا قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم
مدخولها من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد نحو الانسان
لنى خسرو ويقال لها لام العهد الخارجى اذا قصد بها التعيين
والاشارة الى مفهوم مدخولها من حيث وجوده في ضمن بعض
الافراد المعينة نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ويقال لها لام
العهد الذهني اذا قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم مدخولها
من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد الغير المعينة نحو ادخل
السوق وهذه الاطلاقات الاربعة هل تشترك لفظا او معنى يحى
المذاهب فيها آتفا (قوله في كل) اي في كل واحد من هذه المعاني

الثمانية والعشرون فيحصل بضرب الثلثة فيها اربعة وثمانون
 (قوله والمعنيين) عطفت على المعاني يعني ان لام الله محتمل ان يكون
 لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق
 بالمتعلق ولكن هذا عند من لم يفرق بين الاستحقاق والاختصاص
 وعم الثاني للاول وهو المختار واما عند من يفرق بينهما بان الاول
 بين الذات والصفة نحو العزة لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة
 للمؤمنين فلامه للاستحقاق لا للاختصاص ويمكن ان يراد بالمعنيين
 (قوله فيحصل) اي بضرب الاثنين في اربعة وثمانين (قوله
 اواز يد) ٧ اراد به غير الصورة المذكورة مثلا اذا اريد بالحمد معنى
 اسم الفاعل او المفعول مع الثلثة الاول ومعنى ما يطابق عليه ثانيا
 او ثانيا او باعيا او خاسيا فيحصل احدى وثلاثون احتمالات
 خمسة آحادية وعشرة ثنائية وعشرة ثلاثية وخمسة رباعية
 وواحد خماسية ثم يضرب اربعة معان الحمد الى واحد وثمانين
 يحصل اربعة وعشرون ومائة ثم يضرب ثلثة معان اللام
 التعريف الى الحاصل الثاني يحصل اثنان وسبعون وثلاث
 مائة ثم يضرب المعنيين للام الله الى الحاصل الثالث يحصل
 اربعة واربعون وسبع مائة (قوله لحقاء رضاء الله تعالى) دليل
 لرجحان ارادة العهد الذهني حين اريد به المعاني اللغوية الغير
 المشهور واما الواريد به المعاني الباقية للثلاثة حين اريد به الذهني
 فيصح ولكنه من جوح وان هذا تركها (قوله ومعنى الاستغراق)
 يعني ان الاستغراق ضربان حقيقي وعرفي وهو ان يراد كل
 فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
 الصاغة اي صاغة بلده او مملكتيه لانه المفهوم عرفا للصاغة الدنيا
 والحقيقي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم
 الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة (قوله ان في حرف

٧ مثلا اولده اوج كه مدي
 لا فاعل اسم فاعل ياخود اسم
 مفعول وما يطابق عاينه
 معناسيله اعتبار اولد قده
 بر برده اي كيشير اي كيشير
 اوجرا وجر ١٠ دور در دور
 ٥ كيشير اي كيشير
 ايدر بدين صكره حمدك معاني
 اربعة سني اوتوزيره ضرب
 اربعة سني حاصل اولور ولام
 ايت ١٢٤ حاصل اولان اوج
 تعريف ايجون اولان اوج
 معاني ما حصل ثانيا به ضرب
 ايت ٣٧٢ حاصل اولور الله
 لامتك ايكي معناسي ما حصل
 ثالثة ضرب ايت ٢٤٤ حاصل
 اولور اواز يد بودر ملام

التعريف) الى آخره هذا اول من قولهم لام التعريف لشموله
 للهم في قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امسفر
 في جواب من قال من قبيلة خيرا من امير امصيام في امسفر
 ولشموله المذاهب الثلاثة فان الخليل ذهب الى انه ال كهل وهذا
 هو المشهور والمتبادر وسيبويه ذهب الى انه اللام وحدها
 زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وهو المختار
 عند ابن الحاجب ومن تبعه والمبرد الى انه الهمزة وحدها زيدت
 اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام واعلم ان هذه المذاهب
 باعتبار اللفظ الموضوع وما ذكره الشارح من المذاهب فباعتبار
 الموضوع له (قوله لتعريف العهد) الى آخره يعني انه موضوع
 للمفهوم الكلي هو العهد والتعيين من غير اعتبار الافراد والمماهية
 فيشمل الى جميع المعاني الاربعة اشتمال الجنس الى الانواع
 والمعاني المستعملة في الالسنة فصول يحصل بها الانواع والحاصل
 ان العهد مطلقا جنس واذا ضم اليه وجوده في ضمن بعض
 الافراد المعينة واحدا او اكثر فعهد خارجي اوفي ضمن المماهية
 بلا اعتبار الافراد فجنس اوفي ضمن جميع الافراد فاستغراق
 اوفي ضمن بعض الافراد الغير المعينة فعهد ذهني فيقال في تعريف
 العهد الخارجي انه العهد الموجود في ضمن بعض الافراد
 المعينة وقس عليه البواقي الا في فلا تغفل (قوله وغيره) اي من
 الكشف وابن الحاجب والسيد الشريف حيث قال في حاشية
 المطول والحق ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول
 اللفظ معهودي معلوم حاضر في الذهن ثم قال وبالجملة اذا استقرأت
 كلامهم وتحققت لحصوله استوقفت بما ذكرنا فيوافقه بما قاله
 العصنام في حاشية الجامي انها موضوعة للاشارة الى ما يعرفه
 الخاطب مطلقا تفكر كذا نقل عنه (قوله كما صرح به
 البركوي في الامعان) اي امعان الانظار الذي هو شرح المقصود

فانه قال فيه اعلم ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهي معنى واحد لا ينفك اللام عنه لكنه يتعدد باعتبارات اربعة اعتباره من حيث هو هو ومع قطع النظر عن وجوده في افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تتميز عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملة من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متساوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة ابقاء للجهتين فاخطئها واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي والا فلا استغراق الا ان يمنع مانع للجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فللعهد الذهني انتهى (قوله لفرد معين) يعني انه موضوع للعهد الخارجي بمعنى الاخص وانما نكر الفرد ليعلم الى غير الواحد ووضع الحقيقة بمعنى الاعم الشامل للمعاني الثلاثة الباقية وتعيينها بالفصل فيقال في تعريف الجنس انه الحقيقة الموجودة معراة عن الافراد فقس عليه السابقين (قوله فعنى) الى آخره اي اذا كان تعدد معنى حرف التعريف بعد وضعه للحقيقة المشتركة فيكون مشتركا معنويا في المعاني الثلاثة اي الجنس الخاص والاستغراق والعهد

الذهني (قوله تشترك لفظا في الاربعة) هذا مذهب النحاة كما قاله العصام في الاطول انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف يكون للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وللعهد الذهني وللإستغراق انتهى * فاعلم انها في الاربعة معنى اولفظا مذهب المشهور الجمهور وفي الاثنين لفظا وفي الثلاثة معنى مذهب التحقيق * ثم اعلم انهم عند صاحب التقيج وبعض النحاة موضوعة لمعان ثلاثة فتأمل وانما يبين جميع المذاهب لكونها من مزالق اقدام الرواغب كذا نقل عنه وجه التأمل اما اشارة الى كونها مجازا في الذهني عندهما لمشابهة للعهد الخارجي في استعمالها في بعض الافراد او الى كونها فيها مشتركا معنويا (قوله ورد بانه الى آخره) اي نقض هذا القول بانها لو استعملت في بعض الاربعة يلزم الترجيح بلا مرجح ولو استعملت في جميعها يلزم عموم المشترك وكلاهما باطلان وحاصل الجواب اما باختيار الاول فيمتنع ذلك للزوم بان اللفظ المشترك اذا استعملت لزمت قرينة التعيين كما سيجي او باختيار الثاني فيمتنع ذلك للزوم بان يقال لا نسلم لزوم عموم المشترك بل يمكن عموم المجاز فهو جائز عندنا ثمنا الحنفية ولو سلم فلا نسلم بطلانه لجوازه عند الشافعية (قوله ومجاز الخ) لعله بعلاقة مشابهة بالعهد الخارجي في الاستعمال في الافراد وامتيازها عنه بالاستغراق والذهنية لا يقدح فان كون المشبه في حكم المشبه به من جميع الجهات ليس بلازم (قوله ولعله) انما صدره بالترجي للاشارة الى عدم المساحة في الاصطلاح والمذاهب (قوله ولكن هذا الخ) منع لكبرى دليل القائل وتفصيله ان حرف التعريف يحتاج في استعماله فيهما الى القرينة وكل لفظ يحتاج في الاستعمال في شيء اليها فمجاز فيه فينتج ان حرف التعريف في عهد الذهني والاستغراق مجاز في العهد الذهني والاستغراق وحاصل السندان العام اذا استعمل في خاصه باعتبار اندراج

٩ اشارة الى ان خطاط قولها
عما قبله حيث اتى بكلمة علم لكن
يقال لا مشاحة في الاصطلاح
(المحرره)
فاؤ ٣٤

قال السيد السندان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ما عرف بها فيه بناء على ما تقدمت من معنى التعريف فكما يقصد من المعرف باللام تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث هو هو واما من حيث وجودها اما من في ضمن جميع افراده او بعضها كذلك تقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة كقولك غلام زيد او غلامه اشارة الى واحد معين او جماعة معينة فيكون المضاف حيثئذ معهودا خارجيا وتقصد به تارة الجنس اما من حيث هو هو كقولك ماء الهندبا انفع من ماء الورد او من حيث وجودها في ضمن جميع افرادها مفردا كان المضاف او جمعا كقولك ضربى زيدا قائما وعبيدى احرار او في ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشير الى واحد معين ويكون حيثئذ معهودا ذهنيا

تحت محتاج الى القرينة المعينة وليس بمجاز فيه كاحتياج الحيوان الى الضاحك في تعيين استعماله في الانسان والمجاز انما يحتاج الى القرينة المانعة مما تارة عن الحقيقة فالمعينة مشتركة بينهما كما سيجي (ثم ان ظاهر هذا السند مبني على مذهب الاشتراك المعنوي واما مذهب الاشتراك اللفظي فيعمول على المقايضة فيقال ان اللفظ المشترك اذا استعمل في احد معانيه يحتاج الى المعينة وليس بمجاز فيه ويمكن ان يكون هذا السند على المذهبين باعتبار العموم لغة في لفظ العام فتبصر (قوله بالا باعتبار خصوصه) استثناء مفرغ اي لا يكون مجازا باعتبار من الاعتبارات الاباعتبار خصوصيته يعني اذا اطلق لفظ العام كالحیوان واريده الخاص من غير اعتبار اندراج تحت كالا انسان فيجاز فلهذا القول تفرقة بين كون اللفظ العام حقيقة او مجازا وجواب عما ينشأ عما قبله (قوله ٤ ان هذه المعاني) اي الاربع للام التعريف من الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني (قوله والمذاهب) اي السنة المذكورة في وضع حرف التعريف (قوله علم للذات الى آخره) والمتبادر من الذات شخصه تعالى فلفظة الجلالة علم شخص جزئي ويمكن ان يراد منه كلي فمهي كلي فتخصر في فرد (واعلم ان لفظة الله علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات الواجب الوجود بملاحظة صفاته الجزئية الشريفة فالمعنى هو ذاته تعالى والآلة تلك الصفات الشريفة الجليلة الجزئية فالوضع خاص للموضوع له الخاص من الوضع الشخصي وقيل انها اسم للمفهوم الكلي فالاشبه انه اسم جنس فن قبيل الوضع العام للموضوع العام كالا انسان لكن ان اعتبر حين وضع الجلالة للمفهوم الواجب لذاته اشترط الحضور الذهني والوحدة الذهنية كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس قوضعه كعلم شخص مثلا ان اسامة موضوعه للماهية من حيث هي الحيوان المفترس بشرط الحضور

الذهني والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس كاسد فهو وان وضع للماهية من حيث هي لم تعتبر فيه الحضور وان لم يسم فالمعنى موجود فيهما ذهنا لكن معتبر في العلم دون الاسم (قوله اوردا على من الى آخره) فان الامام النووي ذهب الى كراهة الصلوة بدون السلام لكون قوله تعالى * صلوا عليه وسلموا تسليما * بالواو والجمهور الى عدمها فاشار باختياره الى رجحانه ولعل نظم الكريم اعم من القول والكتابة صريحاً او التزاما فلاقتصار لاستلزام الصلوة السلام (قوله اي سيد جميع المرسلين ٤ اه) والتفسير الاول باعتبار كونه الاولى بالتقدم بالشرف والثاني بالزمان فان جنس الملك يوجد مقدما من سائر المخلوقات كما فهم من بعض الآثار فالاضافة عهدية فلذا لم يصرح اسمه عليه السلام واللام للاستغراق والتفسير الثالث كالاولين ولكن الفرق يكون اللامين للعهد وضمير المثني في معهودهما للاولين والاخرين ويمكن ان يكونا كتابتين عن جميع المخلوقات من غير اعتبار الاولى والاخرية فافهم ٩ (قوله من الانس) قدمه لشرف جنسهم وعقبه بالجن وان كان الملك اشرف منهم لكن الجن يشارك الانسان في العوائق الشهوية دون الملك ثم وجه معهودية هذه الثلاثة لا تحصار الملك فيهم وان كان الظاهر كونه عليه السلام مبعوثا للانس والجن فقط (قوله بحسب) متعلق بسيد على كل من التفسيرات الثلاثة (قوله ويفهم اه) باعتبار الثالث ٤ ولدفع توهم نشأته (قوله في الجميع اه) اي في كل واحد من التفاسير الثلاثة رد على الشيعة فانهم قالوا جبرائيل عليه السلام افضل من النبي عليه الصلوة والسلام فالجميع بمعنى الكل الافرادى ويمكن هنا ان يكون بمعنى الكل المجموعى وهو المتبادر من اطلاقه (قوله وفي قوله الاتي) وهو قوله وعلى آله فانهم يكرهون الفصل بينه عليه السلام

٤ قيل ان لام الاستغراق ان كانت داخلية على المفرد والتثنية يكون بمعنى كل الافراد نحو جاءني الرجل اي كل فرد من افراد الرجل وان كانت داخلية على الجمع يكون غالبا بمعنى كل المجموعى كتفسير الشارح في الاولين والاخرين وقد يكون بمعنى كل الافرادى نحو جاءني الرجال اي كل فرد من افراد الرجال انتهى

٩ ونينا عليه السلام خارج بالاستثناء العقلي فلا يرد انه يلزم ان يكون سيدا لنفسه ولعل هذا وجه فافهم

٤ يعني جواب عن سؤال نشأته جل اللام على العهد الخارجي كانه قيل بين في هذا التفسير ثلاثة نفر الانس والجن والملك وخرج ما عداها من الحيوانات مع انه سيد الحيوانات كما انه سيد الثلاثة فاجاب بقوله ويفهم الى آخره وما عداها ليست تحت التكليف ولذا لم يلق اليها

وبين آله بكلمة على وينقلون حديثا في ذلك ويقولون نقلا
 * عن النبي عليه السلام انه قال من فرق بيني وبين آلي بعلي
 لم ينل شفاعة * واجيب عنه بانه ليس بحديث وان سلم كونه
 حديثا لان سلم كونه بعلي بل بعلي كرم الله وجهه ولكن هذا عند
 مشهورهم واما عند تحقيقهم فيوافقون ايانا ولاشارة الى هذا قال
 فتأمل (قوله اذ فيه ايهام حسن) دليل ربحان هذا التفسير
 على تفسير الآكل ياهل البيت والظاهر ان يحمل الابهام على
 المصطلح وهو ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد منه
 البعيد بقريظة والاصح ان آله عليه الصلوة والسلام اهل بيته
 وهم علي وفاطمة والحسن والحسين مع اولادهم رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين لان النبي عليه الصلوة والسلام قال
 هؤلاء اهل بيتي وقال بعضهم آله ازواجه وذرياته وقال
 بعضهم آله امته ووجه حسنه انه موجب لعدم اهمال الاصحاب
 بل احدا من الامة ويحتمل ان يراد بالابهام هنا المعنى اللغوي اى
 الايقاع في الوهم اى الذهن ووجه حسنه ايضا ما ذكرناه
 (قوله ومن عطف الى آخره) جواب سؤال مقدر بالاستدراك نشأ
 من تفسير الآكل بالاعم واما الوجه الآكل على اهل بيته فلا استدراك
 (قوله ان عطف الخاص اه) نقل عنه ومما لا يبعد ان يعطف
 الخاص على العام تنبيهها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه
 لهذا التنزيل كقولهم قدم الحاج حتى المشاة قال في دده خليفه
 ان هذا العطف وبالعكس مختص بالواو وبحتى انتهى (قوله
 عن الكدورات الباطنية) اى الاعتقادية يعنى عن العقائد الباطلة فان
 الطيبين صفة مشبهة مبالغة فالباطنية تناسبه واما قوله والظاهرة
 فتفسير للظاهرين فعناء العارفين عن الكدورات الظاهرية

اى عن جميع الاعمال البدعية او جميع الافعال المحرمة والمكروهة
 فان قلت ان اكترامه عليه السلام لا يختص عنها فلا يناسب يكون
 الصفة كاشفة فلما انها لما قرنت بالاعتقاد الحق الذى يكون
 سببا لدخول الجنة كانت كأنها لم توجد بالنسبة الى الافعال المقارنة
 بالباطل (قوله والاول الى آخره) اى الطيبين بالنسبة الى تعليمهم
 الى الغير اعتقاديا او عمليا والثاني بالنسبة الى عملهم بانفسهم
 اياهما والمعنى المعربين عن الكدورات الباطنة والظاهرة
 والعارفين بانفسهم عنهما اى المعلمين والمتعلمين (قوله فحينئذ الخ)
 اى اذا كان الطيبين بالنسبة الى الغير مطلقا فتقديمه للنزول
 من الاعلى الى الادنى يعنى ان تقديمه للشرف فان الاعمال الحسنة
 المتعدية شريفة عن القاصرة مع ان العملية مستلزمة للتعليم واما
 تقديمه على التفسير الاول فللطبع فانهم (قوله للسمع) والسمع
 والقافية وان كانا واحدا لانه لا يقال فى القرآن سمع بل فاصلة
 وفواصل كقوله تعالى كتاب فصلت آياته واعلم ان القافية انما يكون
 فى النظم والسمع والفاصلة فى النثر وقبل السمع ايضا
 مجرى فى النظم (قوله ان يكونا) اى الطيبين والظاهرين للصفة
 الاحترازية لللال سواء فسر بالتفسير الاول او الثانى فيختص آله
 بالخواص من المؤمنين وليكون العموم الباقى بالمقام فان رأفته
 عليه السلام تشمل الخواص والعوام اشار الى ضعف الثانى
 بقوله يمكن (قوله على متعلم) واما عدم الخفاء على معلم
 فبالطريق الاولى قبل ان التعلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار
 اثنان فان شبهة او احدا هو انساب ما الى تحصيل مجهول معلوم
 ويسمى بالقياس الى الذى يحصل فيه تعلم او بالقياس الى
 الذى يحصل منه تعلم فتأمل انتهى (قوله ان حكمه اه) الاول

من عشرة ابحاث ان اتيانه في مثل هذا المقام مستحب لقيامه
مقام اما بعد الذي لا شك في استحبابه فان من عادة النبي عليه السلام
ان يقوله في المكاتب بعد الخطبة والاتباع اليه عليه السلام
في الافعال لا لبيان الشرع مستحب (قوله اقتضاب اه) يعني انه
ليس باقتضاب مطلقا فان الاقتضاب في اللغة القطع والانتقطاع
وفي عرف البلاغة ان ينتقل من مفتتح الكلام الى المقصود بلا رعاية
الملازمة بينهما وليس بتخلص فانه لغة الخروج مطلقا وفي عرفهم
انتقال من مفتتح الكلام الى المقصود مع رعاية مناسبة بينهما بان
يلاحظ بينهما تعليل او نظير او نحوه بل نوع من الاقتضاب
ويقال له اقتضاب قريب من التخلص فانه يشوبه شيء من
الملازمة فقوله بعد فاعلم اه اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء على رسوله عليه السلام الى كلام آخر من غير رعاية ملازمة
بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بكلام آخر فجاءه من غير
قصد ارتباطه بما قبله بل اتى به قصدا الى ربط ما بعده بما قبله ولو
في الملاحظة حيث جعل ما قبله شرطا وما بعده جزاء والمعنى مهما
يكن من شيء بعد حمد الله وصلوة رسوله عليه السلام فاعلم كذا
وكذا ووجه الملازمة ان كليهما مما ينفع فيما لحقا به تبركا
او تشويقا (قوله فصل الخطاب) لان الكلام المشتمل على
المدح والثناء يسمى خطبة والخطاب بمعنى واحد فيسمى
فصل الخطاب لانه وقع بين الخطاب الذي هو الثناء وبين
المقصود ويفصلهما ونقل عنه وقال في الاطول والاظهر ان
فصل الخطاب الخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب
المفصول الغير المنشأ به وان قال اين الاثير والذي اجع عليه
المحققون ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتح في كل

امر ذي بال بذكر الله او بتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض
المسوق اليه فصل بينهما به انتهى فعلى الاظهر ان فصل
الخطاب ليس اما بعد بل الحكم المق فلذا قال وقيل (قوله
طرف زمان) فليس من الغايات بل من الشبهة بها او بالحروف
من جهة الاحتياج الى المضاف اليه وعلى الحركة لئلا يلزم
اجتماع الساكنين وفرق بين البناء العارض والاصلي وعلى
الضم عوضا عن المحذوف باقوى الحركات او يخالف حركة
بنائه حركة اعراجه (قوله من الغايات) اي لانه من قبيل جهات
الست لكن استعير للزمان اذا اضيف اليه بان يقدر بعد زمن
الفراغ من البسملة والجدلة ويمكن ان يبقى للمكان بان يقدر بعد
مكانهما وانما مرصده لما فيه من السؤال بان اصحاب اللغة قالوا
هو من الظروف الزمانية ولو كان في الاصل من الجهات الست
لبنوه ومن الجواب بان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود
وقيل قد يكون ظرف زمان وقد يكون ظرف مكان كقيل (قوله
اما فائمة مقام) الى آخره لاعاطفة كما اقيمت مقام رب في مثل * وبلدة
ليس لها انيس * الا اليها فيروا الا العيس * وليست امام مقدرة كما ان
رب ليست بمقدرة خلافا للكوفيين (قوله فلزم الامر والتهى اه)
اي لفظا وتقديرا يعني ان الشيخ الرضى ومن تبعه قد صرحوا
بان تقدير اما مشروط بكون ما بعد الفاء امر او نهيا وما قبلها
منصوبا باحدهما كقوله تعالى * وربك فكبر * وقولك ونخالقك
فلا تعص واما غيره كالسيد الشريف ومن تبعه فلا يشترطون
واحد منهما ومن قال في بعض المواضع بعدم جواز تقدير اما فقد
قصر (قوله على الدعائين) يعني ان الجملة الامرية عطف
على الجملة الصلوية او الجدية اذ هما انشآن معنى على ما اختاره
بعض المحققين واما عند الجمهور فمن قبيل عطف القصة

على القصة فان الانشاء لا يجوز عطفه على الاخبار الا بمثل هذا
 التأويل (قوله او على مقدر) مثل خذ هذا (قوله او الظرف الخ)
 اي وان القاء جواب للظرف الى آخره يعني ان اتيان القاء لاجزاء
 الظرف مجرى الشرط كما ذكره الرضى في قوله تعالى واذا لم يهتدوا
 به فسيقولون ومثله وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انه يشبه
 تقديم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتح اللام بتقديم الشرط
 على الجزاء في التعلق المعنوي فادخل القاء في المتعلق كما في الجزاء
 (قوله على الاولين الى آخره) اي على تقدير كون الواو قائمة مقام اما
 او على تقدير كونها عوضا عن اما المقدرة اما ان يتعلق بعد بالشرط
 كما هو مذهب المبرد وتبعه التفزازي في شرح التلخيص لنظيره الى
 ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالمناسب
 ان يجعل بعد جزاء من الشرط فيكون الاصل منهما يكن من شيء
 بعدهما فالتأليف ثابت فوقعت لا كلمة اما موقع اسم هو المبتداء
 وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
 لزمتهما القاء وتضمنها معنى الابتداء لزمهما لصوق الاسم واما
 ان يتعلق بالجزاء كما ذهب اليه سيبويه والمازني وتبعهما اكثر النحاة
 فان المق هنا بيان ان التأليف المصدر بالحمد لازم بوقوع شيء ما
 لان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان التأكد
 انما بلايم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسب بملاحظة
 تصدير التأليف بالحمد ان يجعل بعد طرفا الجزاء فيكون الاصل
 منهما يكن من شيء فاعلم بعد الحمد والصلوة ان تأليني ثابت قدم
 على القاء للفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكراهتهم تواليهما
 (قوله ان عامل الظرف) الواو فانه قائم مقام اما وهو مقام مهمما
 يكن فان المبرد يجوز عمل الحرف الساد مسند الفعل وعند ابني علي
 ان مثله من معاني الافعال كحرف النداء ولكن عند سيبويه ان العامل

انما وقعت اما موقع
 للاختصار مع كون الشرط
 من الادعال العامة التي يدل
 عليها القاء الجزائية (سليكون)

في مثله الفعل المقدر وتبعه الجمهور (قوله والفاء) على توهم يعني
 اذا كان الفاء جوابا عن اما الموهومة كان عاملا في الظرف لانفهام
 معنى اما عن هذا الفاء ثم ان احتمال كون عامله واو او اما او فاء على
 تقدير كون الظرف جزء من الشرط وان احتمال كون عامله مثله
 اعلم على تقدير كونه جزء من الجزاء (قوله واما المقدر) وكذا المذكورة
 ولكن تخصيصه بالمقدر لكونهما مقدرة هنا (قوله هذه صفة
 بعد صفة لاما) اي الواقعة في اوائل الكتب وغيرها الذي لم يسبق
 عليها مجمل لالفاظا ولا تقديرا حتى يجب تكريرها لفظا او تقديرا
 لتفصيل ذلك المجمل (قوله لمجرد التأكد) اي تأكيد الجزاء
 فانك اذا اردت تأكيد زيد منطلق مثلا تقول اما زيد فمنطلق
 فان حاصل معناه ان انطلاق زيد لازم لوقوع شيء ما والمزوم
 متعين الوقوع فكذلك اللازم والظاهر ان اضافة المجرد من قبيل
 اضافة الصفة الى الموصوف اي التأكد المجرد عن اعتبار التفصيل
 بين المقابلين لا عن كل اشياء فلا يرد ان اما هذه تفيد التأكد
 وفصل الخطاب معا بل هو اهم حتى قال بعض الفضلاء ان اما
 الواقعة في اوائل الكتب المق منها مجرد الفصل بين ذكره تعالى
 وبين الغرض المسوق له الكلام وقد يجاب بالفرق بان اما للتأكد
 فقط ومجموع اما بعد لفصل الخطاب فعلى هذا ان الحضر المفاد
 من المجرد حقيقي وعلى الاول اضافي (قوله اول تفصيل الى آخره)
 وعلى هذين الوجهين فلا ينافي افادتهما معنى آخر معهما لا كالتأكد
 وفصلية الخطاب (قوله والاول) اي كونها لمجرد التأكد ايضا
 اي كما اثبت القوم حتى الرضى الثانية وليس المعنى كما اثبت الرضى
 الثانية فقط كما توهم فافهم (قوله دخل العصام الى آخره) فانه
 قال في شرح الاستعارة ومن قصر نظره على الثاني فقد صار عانيا
 لتكلفات لا يجدها عانيا انتهى يعني ان من قصر على الثاني ونفى

والصحيح ان يقول لا ينافي
 افادتهما معنى آخر مع التأكد
 كفصلية الخطاب (لمجرد)

الاول فلا بد له من ان يحمل كلمة اما حيث ما وقعت على انها
لتفصيل الجمل بارتكاب تكلفات فانه قد راما اخرى وقد شرطنا
وجزاء لها وحرف عطف وقد راما اجمالا حتى يستقيم تفصيله
بهما يعني بان المذكورة والمقدرة فنقول ههنا مثلا ان الكتاب
مشمول على شئين اما الخطبة فالحمد لله واما المقي بعد فاقول
اعلم الى آخره ونقول انه على اشيء اما اجماله بعد فاعلم واما تفصيله
فالحقيقة هكذا واما المجاز فهكذا واما الكناية فهكذا وحاصل
كلامه ان اما المذكورة في اوائل الكتب ونحوها لم يرد بها احد
انها لتفصيل الجمل وعديلهما محذوف فذلك القاصر للنظر
حامل بـ كلامهم على ما هو بعيد عما حل عن مرادهم
(قوله والا فلا) اي وان لم يقدر فلا يرد دخله يعني لان سلم اقتضاء
تقدير العديل لجواز ان يكون التفصيل لغويا لا اصطلاحيا
اول جواز ان يصلح العديل لفظا او تقديرا في التفصيل الخارج
لا في الذهني ويمكن ان يكون هذا وجه تأمل (قوله تجريد) فمكانه
جرد عن نفسه شخصا وخطبه فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على
مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي و
المنحشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه
سعد الدين في حاشية الكشف وقد يقال ٧ مبنى التجريد على
مغايرة المنتزع للمنتزع عنه ليرتب عليه ما قصديه من المبالغة في
الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اراد به من
ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحق بحسب الظاهر ثم
انهم اذا اعتنوا واهتموا بشأنه يقدمونه بكلمة اعلم تنبيهها للسامع على
ان ما يليق اليه من القول كلام يجب ضبطه فينبه السامع له ويصغى
اليه ويخطر قلبه ويقبل اليه بكليته ولا يضيع الكلام (قوله بل
الخطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب) اعلم ان ضمير الخطاب

٧ وقد اجاب السالكون
في حاشية المطول بان اجتماع
الالتفات والتجريد واقع
في صورة يكون الاسلوب
المتنقل اليه بالا على صفة
قوية التفات من حيث انه
انتقل من التكلم الى الخطاب
وتجريد من حيث التعبير
بصفة المبالغة ولو ضمنا وهو
قوله قابلا للخطاب فيقتضى
ما يقال من ان الالتفات يقتضى
الاتحاد والتجريد فينبههما
التعابير ولو ادعاء فينبههما
تنافلاهما لما يلزم لو كان اعتبار
للتناقض من جهة واحدة
بلا

موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته
على المختار او موضوع لمعنى كللى لكن بشرط استعماله في جزئياته
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلال التقديرين
لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح
ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كـلى شامل لهم
ولهذا كـان اصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا واكثر
وقد يستعمل في غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
كقوله ١ اذا انت اكرمت الكريم ملكته ٢ واذا انت اكرمت
الليث عمدا ٣ فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتأتى منه الاكرام
ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير الخطاب
واحدا او شتى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم
جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن
ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع (قوله
والطريق اداء المتكلم) الى آخره فعلى هذا يكون اضافة
الطريق ببيانته وعلى تقدير ان يراد بها التراكيب يكون لامية
(قوله قيده) اما راجع الى مراده او الى ادائه (قوله ولانه الى آخره)
اي اداء المتكلم مراده لو شمل على الفاسد لا ينحصر في حقيقة
ومجاز وكناية بل يصدق على غلط وكذب ونحوهما غيرهما
(قوله ان لم يعتبر القيود) يعني اذا قطع النظر عن قيود تعاريف
هذه الثلاثة فيكون حصر الطرق فيها استقرائيا واما اذا اعتبر
قيودها فيكون عقليا لكونها مرادة بين النفي والاثبات مثل
ان يقال ان اللفظ اما مستعمل فيما وضع له او غير مستعمل فيه
والاول حقيقة والثاني اما ان يجوز استعماله فيما وضع له او لا
والثاني مجاز والاول كناية والقسم الاخير ليس بموسل لعدم
شموله غيره (قوله وقد يعدل) الى آخره جواب عن نقض مقدر

بان يقال لما كان الحقيقة مثلا نكرة للأفراد كانت معرفة لها
لقاعدة مقررة ان الشيء المنكر او المعرف اذا اعيدت معرفة يكون
عين الاول لتبادر العهد وحاصل الجواب ان هذه القاعدة
قد يعدل عنها لقريته ويمكن ان يكون هنا تعريفا (قوله ويمكن
العينية) بان يراد افراد الحقيقة فيكلف في حل التعريف عليها
بان يقال فاهية افراد الحقيقة لفظ الى آخره ويقال ان ما ذكره
في صورة التعريف ليس بتعريف بل بعض حكم افراد الحقيقة
يمكن ان يأخذ منه تعريفها كما قالوا في التعريف المصدرة بكلمة
كل (قوله من شبه تقابل الى آخره) والمجاز والكنية عديان
والحقيقة وجودية وانما يعرف العديان بملكانها وانما زاد الشبه
فان حقيقة تقابل العدم والملكة انما تكون بينهما وبينها لو كان
المجاز والكنية عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شأنه ان
يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم لهما (قوله في الجملة) انما
قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي الدال لاتحادهما بل
بين الداليتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فان الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان
لامطلقا (قوله بعض الفضلاء) مثل الخادمي حيث قال
في رسالة البسملة البيان هو علم يبحث فيه عن احوال الالفاظ
من حيث الحقيقة والمجاز والكنية (قوله لم يرد على المصنف
الى آخره) لانه لم يصدر كتابه بالبيان بل صدره بطريق اداء
المراد والحقيقة في الطريق قسدية لاستطرادية ولكن لما كان
المأل بيان علم البيان قال والظاهر وامر بالتأمل (قوله مجاز لغوي)
يذكر العام وارادة الخاص في الاختيارات ٨ الثلاثة (قوله وتاوها
الى آخره) سواء بمعنى فاعل او مفعول الحقيقي علامة لنقل الكلمة
من الوصفية الى الاسمية وذلك لان الاسمية فرع الوصفية كما ان

٣ اعلم ان كون ذكر لفظ الكل
في التعريفات مستغنيا ليس
بمطلق بل عند الحكماء لان
مقصودهم بالتعريفات فلا
يحصل الحقائق العقلية فلا
يذكر فيها واما عند اهل الشرع
فمقصودهم ضبط افراد المعرف
وحفظها لانها ليس بتعريفات
عندهم لانها ليس بـ
بل اشارة اليها
٨ اي سواء كان من حق بمعنى
ثبت او علم او من حقيقته بمعنى
(لجزمه)

التأنيث فرع التأنيث كيرفاعطي لها علامتها لتدل على فرصتها
كما في الكافية والذبيحة ونقل عنه ويفهم من كلام البعض ان
الاختلاف بينهما في اعتبار التاء بعد النقل او قبله لاني كون المنقول
اسما ولكن يمكن كونه عند السكاكي صفة مؤنثة بعد النقل كما قبله
ويؤيده تقدير اسم الموصوفة وجوابهم من استواء المذكر والمؤنث
في فعليل بمعنى مفعول بانه اذا ذكر الموصوف والافئؤنث للمؤنث
للالتباس فتأمل انتهى (قوله الرمي مطلقا) اي سواء من
الفم او من اليد او من غيرهما مثل ما يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة ولفظت الرمي الدقيق (قوله وفي الاصطلاح) اي في
اصطلاح النحاة والظاهر انه غير مختص بهم بل جميع العربية
يستعمله الا ان يراد بالاصطلاح هنا اصطلاح العربية مطلقا
(قوله صوت من شأنه ان يخرج من الفم) يدخل به ما صدر
من الجادات ٧ كما في المعجزات والكرامات (قوله معتمدا على
المخرج) يخرج به مثل اصوات البهائم ٩ والطيور (قوله في
تعريف المشهوره) وهو ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما
موضوعا او مهنلا مفردا او مركبا فالحق في كزيد وضرب والحكمي
كالضمار المستتر في نحوزيد ضرب واضرب فانها ليست بموجودة
اصلا بل اعتبروها صوتا فاعدهم ان كل فعل وشبهه لا بد لهما
من فاعل فاعطوا احكام الحقيقي لها كالوقوع مسندا اليه
ومعطوف فاعليه واما كلمات الله تعالى فلفظ حقيقة اذهي مما يلفظ
به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبد ناك حق عبادتك
وكلمات الجن مثل * قبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب
قبر * والمحدوف ايضا لفظ حقيقة لانه يلفظ به (قوله سؤوال بالدور
الى آخره) حاصله ان المرف يتوقف على هذا التعريف وهو
على قوله ما يلفظ لانه جزء وقوله ما يلفظ على اللفظ لانه

٧ وكذلك يدخل الالفاظ
القرآنية والفاظ الملائكة
والجن فان الظاهر انهما بريتان
من الفم في صورتها الاصلية
وكذا يدخل المحذوفات بقوله
من شأنه (لجزمه)
٩ وكذلك يخرج صوت الانسان
الذي لم يعتمد على المخرج
(لجزمه)

ما أخذ اشتقاقه فينتج من قياس المساواة ان المعرف الذي هو اللفظ يتوقف على اللفظ والجواب المشهور منع للتقريب بان يراد من المعرف لفظ اصطلاحى ومن جزء التعريف لغوى فلا دور في الامتحان انه لا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله ولعله بنى كون اللغوى بمعنى الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به لكنه ليس بشئ فان اللفظ قد جاء في اللغة بمعنى النطق والتكلم على انه اذا كان بمعنى الرمى يصح التفسير ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان هذا التعريف لفظى والدور انما يكون في الحقيقى كما اعترف به في الامتحان في بعض مواضعه والمبروغير هما فافهم (قوله كالذوال الاربع) وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات (قوله لا يشملها) اى المذكورات من الهيئات والضمائر المستترة والحركات والذوال الاربع (قوله حكما) فان الهيئة لفظ حكمى كما قال المير ابو القمح وكذا الضمائر المستترة كذا قال الجامى وكذا الحركات والذوال الاربع كما قال بهما العصام على الوضعية ولكن مدار التسليم ما قاله في الامتحان من ان الصيغة والمستترات والحركات ليست بالفاظ عند التحقيق فليطلب التفصيل منها كذا نقل عنه (قوله قصدا) فانه المنبأ من الافعال الاختيارية فيخرج ما استعمل فيما وضع له غلطا كتلفظ الانسان موضع البشر غلطا فيخرج الغلط مطلقا منه قيل ذكر فيما وضع له كذا في الاطول ولو حكما ليدخل الحقيقة المتروكة بلا استعمال لبعض المجازات كذا نقل عنه (قوله معناه) اى المعنى الموضوع له (قوله او مناسبة) اى معناه المجازى او الكنوى (قوله فهو فرع الوضع) يعنى اذا كان معنى الاستعمال كذلك فهو يتوقف على الوضع اما توقفه على الوضع اذا فهم معناه فظاهر لاخذ الوضع في تعريفه

واما اذا فهم مناسبة فان المناسب تابع يقتضى المتبوع وهو معناه الحقيقى حقيقة او حكما فلا يرد ان بعض المجازات مستعمل متروكة الحقيقة ولا يوجد فيه الوضع (قوله لا يسمى الخ) فان الاستعمال اخذ في تعريفها فاذا انتفى انتفيا (قوله تعريفهما) اى تعريف الوضع وهو جعل الشئ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه او بمعونة قرينه كما سيجى وتعرف الاستعمال وهو ذكر الموضوع الى آخره كما سبق فان الموضوع جزء من الاستعمال والجزء قد يوجد بدون الكل وان نفس الجعل قد يوجد بلا فهم السامع

الحمد لمن انعم بختام طبع شرح الاستعارة * المنسوبة الى الفاضل الامامى * المفتى حسن بن مصطفى الايدى المشتهر بابن قره ديه لى غفر حوبه الجلى والخفى * وهو شرح فى هذا الفن ما ترك حقيقة ولا مجازا الا فصح من معانيها * ولا استعارة وكناية الا صرح عن مبانيها * فلذا فاق على سائر التأليف التى دونت فى فنهما * مع تعليقاته المختصرة المفيدة لدى اهلها * فى زه ن حانى بيضة الاسلامية * ومم شات الدولة العثمانية * السلطان ابن السلطان (السلطان عبد المجيد خان) لازال مصونا مؤيدا منصورا * بنظارة العبد الاحوج الى كرم المولى الحميد * محمد سعيد * لسنة ستين ومائتين والف * فى اواسط ربيع الاخر من هجرة من هو اشرف الاوائل والاواخر

